جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

العلوم التجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تسجيل المحاسبة البنكية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

وكالة 876 مستغانم

من إعداد الطلبة:

- بوعلي عبد الغني

- بوثلجة عمر

تحت إشراف الأستاذ:

- يسعد عبد الرحمن

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	د/ يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	د/ ولد علي لطيفة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022-2023

شكروعرفان

نحمد الله الذي أنار لنا درب الحياة وعلمنا ما لم نعلم ووفقنا ومنحنا القوة والشجاعة والصبر على

تحمل أعباء هذا البحث...

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة السيد "**يسعد عبد الرحمن**" الذي

نكن له كل التقدير والاحترام، والذي لم يبخل على بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل موظفي البنك الوطني الجزائري لولاية مستغانم من المدير العام

الى آخر موظف بالوكالة لحرصهم الشديد على مساعدتنا وتوفير المعلومات اللازمة.

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وساهم معنا لإنجاح هذا العمل.

الإهداء

إلى حكمتي ..... وعلمي

إلى أدبي .....وحلمي

إلى طريقي ... المستقيم

إلى طريق..... الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله أبي رحمه الله

إلى من آثروني على نفوسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوا إلي أصدقائي في الكلية

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله .. و من أحببتهم بالله من يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من لم أعرفهم ..... ولن يعرفوني

إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم .....في عيوني

الطالب: بوثلجة عمر

الفهرس

مقدمة: **7**

الفصل الأول مفاهيم عامة حول المحاسبة الخاصة **12**

تمهيد **12**

المبحث الأول: مدخل للمحاسبة في البنوك التجارية **13**

المطلب الأول: البنوك التجارية وخصائصها 13

المطلب الثاني: أقسام البنك التجاري 14

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية 16

المطلب الرابع: نشأة البنوك التجارية 18

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة الخاصة **20**

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الخاصة (القطاعية): 20

المطلب الثاني: فروع المحاسبة الخاصة 21

لمبحث الثالث: النظام المحاسبي في البنوك التجارية **23**

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي البنكي 23

المطلب الثاني: الكشوفات في التسجيل المحاسبي 28

المطلب الثالث: مبادئ المحاسبة البنكية ومراحل التسجيل المحاسبي للبنك 31

خلاصة الفصل: **34**

الفصل الثاني تسجيل المحاسبة البنكية **36**

التمهيد: **36**

المبحث الأول: تنظيم المحاسبة البنكية في الجزائر **37**

المطلب الأول: التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم المحاسبة البنكية في الجزائر 37

المطلب الثاني: القوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية. 39

المطلب الثالث: مدونة الحسابات 45

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للودائع والقروض **47**

المطلب الأول: زبائن البنوك التجارية ومستخدمي القوائم المالية 47
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لقسم الودائع 49
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لقسم القروض 55

خلاصة الفصل 57

الفصل الثالث: التسجيل والمعالجة الحسابية بالبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 59

تمهيد: 59

المبحث الاول:تقديم للبنك الوطني الجزائري -وكالة مستغانم- 59
المطلب الأول: لمحة تعريفية لوكالة BNA مستغانم 59

المبحث الثاني: النظام المحاسبي في البنك الوطني الجزائري - وكالة مستغانم 66
المطلب الأول: المستندات المحاسبية والقوائم المعالجة البنكية التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري(وكالة مستغانم) 66

المبحث الثاالث: المعالجة المحاسبية للعمليات التي تمارس في بعض أقسام الوكالة 69
المطلب الأول: الحسابات المتعلقة بالودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري: 69
المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات خاصة بالودائع البنكية: 71
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري 74

خلاصة الفصل: 80

الخاتمة: 81

قائمة المصادروالمراجع: 84
I. المراجع باللغة العربية 84
II.المراجع باللغة الأجنبية 87

الملخص: 88

فهرس الأشكال البيانية

رقمالشكل	عنوانالشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لأحد البنوك يوضح أقسام البنك التجاري	17
02	مكونات النظام المحاسبي البنكي	24

فهرس الجداول

رقمالجدول	عنوانالجدول	الصفحة
01	الفرق بين المحاسبة المالية والحكومية	25
02	الشكل العام لليومية	26
03	شكل الحساب	27
04	نموذج لميزان المراجعة	28
05	كشف حركة صندوق المقبوضات	31
06	كشف حركة الخزينة	32
07	كشف حركة الصندوق المدفوعات	32
08	حساب الأرباح والخسائر للبنك	33
09	لوائح المحاسبة البنكية في الجزائر	39
10	نموذج الميزانية جانب الأصول	42
11	نموذج الميزانية جانب الخصوم	43
12	نموذج قائمة خارج الميزانية	44
13	نموذج جدول حساب النتائج	45
14	نموذج تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	47-46
15	جدول تغيرات الأموال الخاصة	48-47
16	أسباب الإيداع والاقتراض من البنك	53

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي بمختلف أجهزته من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو يعتبر القلب النابض لاقتصاد أي دولة حيث يضمن تنشيط واستمرار المعاملات الاقتصادية، كما أنه يلعب دورا أساسيا في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية خاصة فيما يخص دفع عجلة التنمية، فهو يعتبر المرآة العاكسة لتقدم اقتصاد الدول أو تأخره؛ وتمثل البنوك التجارية أحد أهم مكونات هذا القطاع حيث تقوم هذه الأخيرة في إطار نشاطها الرئيسي بتجميع المدخرات وإعادة استثمارها في شتى المجالات، والقيام بأنشطة الوساطة المالية كالائتمان بمختلف أنواعه وغير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لأي اقتصاد.

من هنا يمكن أن نجد أن الجزء الأساسي لنظام الاقتصاد يعاني من عيوب وتحديات كبيرة. نظرًا لأهمية إصلاح النظام المصرفي والدور الذي يلعبه في مرحلة الانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، وفي ضوء التنافس الشديد في البيئة المحيطة، أصبح من الضروري جمع الأموال المتواجدة في السوق الموازية ودمجها في النظام المصرفي الرسمي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال جمع هذه الأموال على شكل مدخرات وودائع ادخارية، تلعب دورًا رئيسيًا وفاعلاً في توفير تمويل هائل يشكل أساسًا رئيسيًا لاقتصاد الدولة. يعود ذلك إلى حاجة تلك الأموال إلى تلبية متطلبات ورغبات المجتمع، وأنها أداة ذات أهمية ملحوظة في إدارة الأموال، وذلك في ظل متطلبات تتعلق بأهدافها وأهداف المتعاملين الاقتصاديين، بدون إغفال أهداف التنمية المستدامة. ونظرًا للتغيرات والتحولات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات، فإن المؤسسات المصرفية قد تواجه العديد من المسؤوليات والتحديات الحاسمة لتكييف نشاطها مع كل التغيرات ومتابعة هذه المتغيرات.

وعلى مسار هاته التغيرات، باشرت الجزائر كغيرها من الدول بإصلاح منظومتها المحاسبية وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي، بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، إلا أن هناك بعض القطاعات ينفرد نشاطها بطابع خاص يفصلها عن باقي القطاعات الأخرى من أهمها القطاع البنكي، فالبنوك التجارية تستخدم المحاسبة في تسجيل ومعالجة معاملاتها المصرفية لكن بطريقة خاصة لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ويعتبر قبول الودائع ومنح القروض للزبائن من أهم هذه المعاملات ولقد كان للبنك الوطني الجزائري مستغانم نصيب وافر من التحولات والتغيرات على مستوى أنظمة المحاسبة في الجزائر على غرار كافة المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المالية الأخرى.

من هنا ، نطرح الإشكال الرئيسي لدراستنا والممثل في:

كيف تتم التسجيلات أو المعالجات المحاسبية في البنوك التجارية؟

الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي البنوك التجارية وما وهي خدماتها؟

2-ما هي الإجراءات المحاسبية التي تمارسها البنوك التجارية؟

3- هل التسجيل المحاسبي البنكي يختلف عن التسجيل محاسبي للمؤسسات؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة ثم التطرق إلى مشكلة البحث الرئيسية تمتصياغة الفرضيات التالية:

1- التسجيل المحاسبي والمعالجة المحاسبية التي تتم في البنوك تختلف عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

2- البنوك التجارية تعتمد مدونة الحسابات القياسية مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية.

3- تتوافق المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA مع نظام محاسبي بنكي ناتج عن النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع للعوامل التالية:

- الأهمية الكبرى التي تحضى بها البنوك في القطاع الاقتصادي الوطني والعالمي.
- قابلية الموضوع للدراسة والبحث.

أهمية الدراسة:

تُعتبر أهمية هذه الدراسة واضحة في إبراز التحديات والمعيقات المحاسبية ودورها الحاسم في مستوى البنوك التجارية، ومن خلال دراستنا، نسعى إلى توضيح أهمية الحسابات المالية في تطوير نظام الرقابة المصرفية والتحقق من مدى استيفاء المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين أهدافهم ومخاطرهم في بنك معين. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في رفع مستوى المعرفة والوعي لدى الطلاب والباحثين بممارسات المحاسبة في القطاع المصرفي الجزائري، وبالتالي، فإنها تعتبر ذات أهمية علمية بالنسبة لهم.

أهداف الدراسة:

- تعتبر مقارنة عدة أنواع من المحاسبة دالة على البنوك التجارية. يتم تسليط الضوء على أهمية هذا النوع ومدى تأثيره على البنوك.
- يتم التركيز على فهم جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر في البنوك، وخاصة بنك الجزائر المركزي.
- يتم تسليط الضوء على الاختلافات التي قد تحدث في مستوى البنوك، ولا سيما فيما يتعلق بنظام البنك الوطني المركزي.

الدراسات السابقة:

أثناء عملية البحث صادفنا مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع بحثنا والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة أو إجراء مقارنة بين نتائج الدراسات السابقة وما توصلنا إليه من نتائج وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

1- دراسة سهيلة دريش وضاوية تاتي 2017-2018 : بعنوان" المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي scf " مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة حمة لخضر، ولاية الوادي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العمليات المصرفية وكيفية معالجتها وذلك نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها البنوك التجارية، والأهمية الكبيرة لأقسام البنوك، واستعملت المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة لوكالة بنك الجزائر الخارجي، وتلخصت نتائجها فيما يلي: - تكمن علاقة قسم المحاسبة بمختلف أقسام المصرف في إعادة المراقبة لعملياته وتسجيلها؛

- تتم المعالجة في المصارف بالاعتماد الكلي تقريبا على النظام المبرمج على جهاز الإعلام الآلي القائم بعمليات المحاسبة.

2- دراسة لمياء بوطبة 2012-2013: مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الليسانس بعنوان "المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي " تخصص فحص ومراقبة وحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من فعالية النظام المحاسبي المتبع في المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية، وإعطاء صورة دقيقة عن سير الأعمال في أقسام البنك المختلفة، واستعملت المنهج الوصفي التحليلي كأداة من خلال دراسة حالة لدى البنك الجزائري الخارجي بوكالة حاسي مسعود؛ وخلصت هذه الدراسة إلى أن النظام البنكي هو الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية للمجتمع ككل لذا يجب الاهتمام به وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي والبنكي وكذلك الاعتماد على المحاسبة البنكية في تسيير العمليات البنكية ,وإنشاء الدورة المحاسبية للعمليات وكيفية معالجتها محاسبيا وفق المقاييس والمعايير المعتمدة. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطبيق الاتجاهات العالمية للإفصاح بالبنوك التجارية الجزائرية ذو مزايا كثيرة، إلا أن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات والتحديات.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تمحورت هذه الدراسة على العمليات المحاسبية التي تحدث على المستوى البنوك، وقد تم اختيار بنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم لهذه الدراسة.

الإطار الزماني: تمت الدراسة على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA والمتزامنة مع الموسم الجامعي2022-2023 .

منهج البحث وأدوات المستخدمة:

يتعدد الأساليب المنهجية في دراسة الأبحاث على المستوى الوطني، سواء في الواقع المصرفي أو المؤسسات المالية بشكل عام. يتم التركيز على أهمية هذا النوع ومدى تأثيره على البنوك. يتم استعراض جميع الأساليب التي يمكن أن تطبق في البنوك، وبالأخص في بنك الجزائر المركزي .BNA يتم تسليط الضوء على أهمية المعايير والأساليب المستخدمة في المحاسبة واستخدام أدوات المراجعة لضمان تفتيش فعّال واتصال مستمر مع مختلف المشاركين من المديرين والموظفين في البنك. يتم التركيز على أهمية الاتجاهات النظرية للخطوة الأولى في بناء البنية الأساسية للبنك، حيث تعرف على النموذج التطبيقي من خلال تحليل البيانات والتوصيات.

صعوبة الدراسة:

من أهم العوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المالية واتجاهات الاقتصاد المصرفي. وقد أدى ذلك إلى تعثر وتأخر في جمع المعلومات اللازمة وتحليلها بشكل متعمق، وبالتالي تأثرت جودة الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة الميدانية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة عوائق تمثلت في:

1. قلة المراجع والدراسات السابقة: نقص الدراسات السابقة في هذا المجال قد أثر على توافر المصادر الموثوقة والبيانات المحدثة المطلوبة لإعداد البحث ودراسة الظواهر المصرفية ذات الصلة.

2. صعوبة الحصول على المعلومات المالية المعمقة: يواجه الباحثون صعوبة في الوصول إلى معلومات مالية مفصلة وشاملة، خاصة تلك التي تتعلق بالأرقام المالية والبيانات السرية للوكالة المصرفية المعنية.

3. التحفظات من جانب البنوك: يعتبر البنك مصدرًا هامًا للبيانات والمعلومات المطلوبة، ولكن قد تواجه البنوك صعوبة في توفير المعلومات والمصادر اللازمة بسبب التحفظات وقلقها بشأن توفير معلومات حساسة تتعلق بأعمالها وعملائها.

باختصار، تلك العوائق تشكل تحديات حقيقية أثناء إعداد وتنفيذ الدراسات الميدانية في مجال البنوك، مما يتطلب الجهود المبذولة لتعزيز القدرة التحليلية وتطوير البنية التحتية لصحة البيانات لتحقيق أهداف البحث وتوصياته بشكل أفضل.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المحاسبة الخاصة

الفصل الأول مدخل إلى المحاسبة الخاصة

تمهيد:

تشكل المؤسسات المالية وبصفة خاصة البنوك التجارية أهم متعامل اقتصادي في الدورة الاقتصادية، وهي مؤسسات ذات طبيعة خاصة يختلف نشاطها المالي عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، إلا أنها هي أيضا تستخدم المحاسبة كلغة لترجمة نشاطها وعملياها لكن بصورة تتماشى مع خصوصية نشاطها، لذلك سعت لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا ومجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا إلى وضع معاييرتهتم بهاته الممارسات الاقتصادية المتخصصة وتطويرها كونها تحتل مكانة أساسية في الاقتصاد.

يُعتبر تأكيد المصداقية أداة حاسمة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل ضمان الثقة في النتائج المستنتجة من الدراسات، وهو ما ينطبق على البحوث المتعلقة بالمعاملات المالية والمصرفية. يتطلب ذلك الامتثال لمجموعة من المعايير والشروط المحددة لاستنتاجات البحث وطرائقه والجودة في جمع البيانات وتوثيقها بما يتفق ومعايير وجودة البيانات المالية والاقتصادية المعمول بها، ومن ثم تلخيصها بشكل وافٍ ودقيق في التقارير النهائية.

تحتاج إدارة المؤسسات المصرفية من جانبها إلى توضيح أهدافها وسياساتها فيما يتعلق بتحقيق المصداقية والنزاهة، حيث تعدُّ إدارة المخاطر مركزية لاستيعاب تلك التحديات ومواجهتها في إطار البنوك النموذجية والمنظومات المالية الكبرى. فهذه الإجراءات ضرورية أيضًا للتصدي لمخاطر الاحتيال وتزوير البيانات داخل البنوك والمؤسسات المالية والتصدي لاستغلال الثغرات من طرف إداريين وأصحاب الرغبات الشخصية.

بشكل عام، تُعدُّ إقرار وتنفيذ إجراءات تعزيز الشفافية والمصداقية داخل البنوك والمؤسسات المالية أمرًا ضروريًا لضمان صورة واضحة وموثوقة للأنظمة والعمليات المالية الرقمية ولتجنب مخاطر الفساد وتلاعب البيانات. يجب أن تكون هذه الإجراءات مدعومة من قِبَل إدارة المخاطر والمشرفين الذين يتولون مسؤولية تطبيق السياسات وتنفيذ القرارات، لأن التوج

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت دائما إلى مواكبة التغيرات الاقتصادية وإحداث إصلاحات في نظامها المحاسبي تماشيا مع معايير المحاسبة الدولية، فإنها منذ تبني النظام المحاسبي المالي سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام جميع المؤسسات وأن يكون ملائما لطبيعة نشاطها ومنها نشاط البنوك والذي يقوم بشكل رئيسي على استلام الودائع من عملائها وتقديم القروض لهم والذين يشكلون شريحة الزبائن لديها.

المبحث الأول: مفاهيم حول المحاسبة في البنوك التجارية

نستعرض في هذا الفصل المحاسبة البنكية في البنوك التجارية من خلال تقديم ماهية هاته البنوك ونشأتها وتطورها خصائصها وطبيعة عملها، وأثرها في اقتصاد البلد وعرض النظام المحاسبي داخلها والركائز التي تقوم عليها عملية التسجيل المحاسبي فيها، كما سنتطرق إلى معايير المحاسبة الدولية التي تناولت المحاسبة في البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وخصائصها

تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك من حيث النشأة، كما أنها لم تنشأ في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عملية الائتمان في صورته الأولى (كبار التجار والمرابين والصياغ) وصولا إلى البنوك الحديثة التي قضت على الصورة القديمة وحلت محلها، وهي اليوم تعد من أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية وركيزة من ركائز النظام المصرفي وفي الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية.

1. البنوك التجارية : يستدعي الحديث عن البنوك التجارية معرفة أصل كلمة بنك وهي كلمة ذات أصلا إيطالي « banco » وتعني المنضدة الخشبية التي كان يجلس عليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها[1]؛ ولقد أعطيت للبنوك التجارية عدة تعاريف نوجز بعضها فيما يلي:

-البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض (الائتمانية) بقصد الربح[2]؛

ويطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم خلق الودائع أو خلق النقود.

-ولقد تعرض المشرع الجزائري إلى تعريف البنوك التجارية من خلال قانون النقد والقرض رقم 10/90المؤرخ في 14 أفريل 1990 في مادته 114والتي تنص على ما يلي: البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110إلى 113من هذا القانون وتتمثل في: تلقي الودائع من الجمهور، منح القروض والتسهيلات، توفير وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن[3].

نستخلص من التعريفات السابقة بأن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بصفةمعتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة وتقديم القروض المختلفة.

2. خصائص البنوك التجارية:يتميز البنك التجاري بعدة خصائص ندرجها فيما يلي[1]:

- **تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه:** يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

- **الفرق بين البنوك التجارية والبنك المركزي:** تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا؛

- **إصدار النقود المصرفية:** تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، الأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية نهائية بقوة التشريع؛

- **تحقيق الربح:** تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

المطلب الثاني: أقسام الإدارية في البنك التجاري

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبطا رتباطا مباشرا بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك[2].

1.الأقسام الإدارية: وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلالها أعماله المعروفة (الإيداع، الإقراض، تلقي الأموال...)؛

2.الأقسام الفنية: هي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتقوم بخدمة الأقسام الإدارية بما يحقق الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات المصرفية.تقوم المصالح على مستوى الأقسام الفنية بتقديم جملة من الأعمال والخدمات لصالح عملاء البنك، حيث تمثلت هذه الأعمال حسب كل مصلحة كالاتي[3]:

-**قسم الخزينة:** يعتبر قسم الخزينة من أهم أقسام البنك، فهو القسم المسؤول عن جميع العمليات النقدية التي تتم في الفرع (المقبوضات أو المدفوعات) والتي تنشأ عن عمليات مصرفية في أقسام البنك الأخرى؛

- **قسم الحسابات الجارية:** يختص هذا القسم بشكل عام بفتح الحسابات الجارية للعملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وذلك بقبول إيداعاتهم مهما كانت أشكالها، نقدا أو بشيكات، وينفذ أوامر الصرف (الشيكات) الصادرة عنهم كما يتولى تحصيل الشيكات والقيام بالعديد من الوظائف والمهام نيابة عنهم ويقوم بتسديد التزاماتهم، وتستخدم الشيكات للسحب من الحسابات الجارية؛

- **قسم المقاصة:** يستطيع البنك الواحد أن يودع لديه من قبل عملائه شيكات مسحوبة على حسابات جارية لديه أو لدى بنوك أخرى، فبالنسبة إلى الشيكات التي تودع بالبنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى بنوك أخرى فيتم تجميعها يوميا ويتم تبادلها بين البنوك المختلفة ليتم تحصيلها، ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم المقاصة حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا وفي ساعة متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية وبتلك البنوك والمسحوبة على بنوك أخرى، حيث يتم تبادل هذه الشيكات حيث يقدم شيكات البنوك الأخرى ويحمل شيكات المتعلقة ببنكه؛

- **قسم الودائع والتوفير:** إن البنك لا يعمل برأس ماله فحسب بل بالأموال التي يستلمها من الغير (ودائع التجار والأفراد) مقابل فوائد يختلف سعرها باختلاف موعد الدفع، تتم على مستوى هذا القسم مختلف العمليات المتعلقة بها الودائع بما فيها الفوائد الممنوحة عليها؛

- **قسم السلف والقروض:** تشكل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها أحد أهم الاستخدامات التي تقوم بها البنوك، لكي يأخذ البنك القرار المناسب بشأن طلبات منح القروض لابد له من القيام بدراسة شاملة لوضعهم المالي وذلك استنادا إلى مجموعة من الأسس والشروط الواجب توافرها والمحددة في أنظمة عمليات البنك؛

- **قسم الأوراق التجارية (الكمبيالة)** :يقوم هذا القسم بالعمليات التالية : تحصيل الكمبيالة لحساب العملاء؛ خصم الكمبيالة؛ التسليف بضمان الكمبيالة؛

- **قسم خطابات الضمان (الكفالات)** : يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد يصدر من البنك بناءا على طلب أحد المتعاقدين معه بدفع مبلغ معين لشخص آخر دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد فيه الغرض الذي أصدر من أجله، يتم على مستوى هذا القسم إصدار الكفالة أو تعديلها أو إلغاؤها وكذا دفع قيمتها؛

- **قسم الاعتمادات المستندية:** التجارة الدولية تتطلب تدفق البضائع من البائع إلى المشتري والدفع من المشتري إلى البائع، فالبائع يرغب في تصدير بضاعته إلا أنه يحتاج إلى وسيلة تضمن له تسديد قيمة هذه البضاعة، والمشتري يرغب في استيراد هذه البضاعة إلا أنه يحتاج إلى وسيلة تضمن له وفاء البائع بالتزاماته بشكل صحيح، يتم على مستوى هذا القسم منح الاعتماد والموافقة عليه وتسديد قيمته؛

- **قسم تأجير الخزائن الحديدية:** تطلق خدمة تأجير الخزائن الحديدية على عقد يلتزم به البنك بأن يضع في العقار الذي يشغله خزائن حديدية تحت تصرف العميل وذلك مقابل أجرة تختلف باختلاف حجم الصندوق ومدة الانتفاع به.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لأحد البنوك يوضح أقسام البنك التجاري

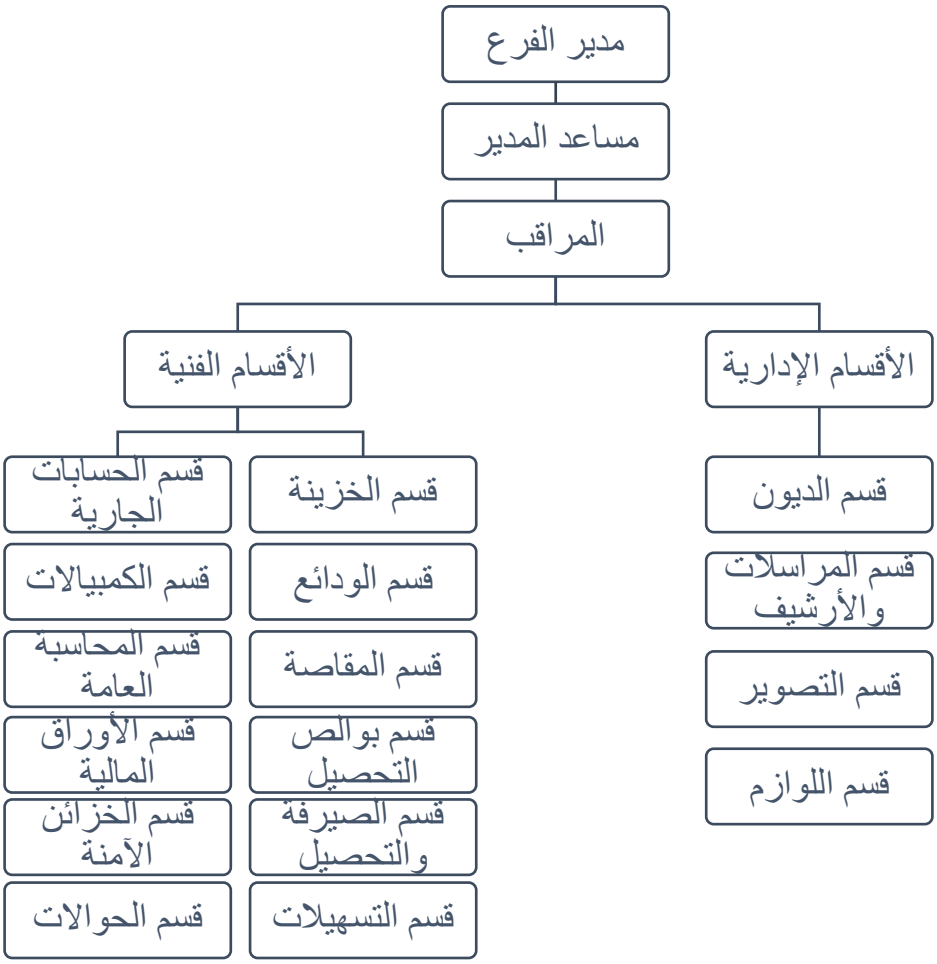

المصدر: خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص 43.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

1. وظائف البنوك التجارية: تؤدي البنوك التجارية عدة وظائف منها النقدية وغير النقدية والتي يمكن تقسيمها إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة.

1.1الوظائف التقليدية: تتمثل هذه الوظائف فيما يلي[1] :

-الاحتفاظ بودائع العملاء المختلفة (تحت الطلب، ودائع الادخار، ودائع لأجل) بالحسابات الجارية الدائنة؛

-منح القروض والسلف للعملاء؛

-خصم أو تحصيل الأوراق التجارية؛

-التعامل بالعملات الأجنبية.

2.1.الوظائف الحديثة: وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي[2] :

- تقديم الخدمات الاستثمارية للعملاء في ما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم المشروعات وعلى ضوء هذه الدراسات يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومنه فإن مصلحة المشروع ومصلحة البنك هي مصلحة مشتركة؛

-تمويل الإسكان الشخصي بالإقراض العقاري: تقوم البنوك بتقديم خدمات تمويلية للإسكان الشخصي وهذا من خلال منح قروض للعملاء المتعاملين معها؛

- ادخار المناسبات :تشجع البنوك المتعاملين معها على القيام بالادخار وهذا لمواجهة مناسبات معينة، وذلك بمنحهم فوائد وتسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم؛

- خدمات البطاقات الائتمانية: هي بطاقات شخصية تصدرها البنوك لخدمة عملائها وتحتوي على معلومات خاصة بحاملها يستعملها لتسوية مدفوعات بدل النقود.

2.أهداف البنوك التجارية : تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف على درجة كبيرة من الأهمية :

-هدف الربحية Profitability: تقتضي طبيعة عمل البنك لدى قبوله الودائع من الأفراد دفع عوائد لهم عن هذه الودائع سواء حقق البنك إيراداً أم لم يحقق، لذلك هذا الوضع يفرض على البنك العمل لتحقيق أقصى درجة من الربحية من خلال تعظيم الإيرادات وتقليص النفقات[3]؛

-هدف الأمان :Safety يهدف البنك من خلال مباشرة نشاطه إلى العمل على تعظيم قيمة رأس المال لأن أية خسارة يقع فيها البنك يعني التهام جزء من أموال المودعين مما قد يؤدي إلى إفلاس البنك، الأمر الذي يدفعه إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب تمويل المشروعات ذات الخطورة العالية؛

-هدف السيولة Liquidity : تفرض طبيعة العمل المصرفي والعلاقة مع المودعين توفر سيولة كافية لدى المصرف تمكنه من أداء التزاماته بشكل آني، فالبنوك التجارية لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من التزامات للغير (المودعين) لفترة زمنية.

بناء على ما سبق يلاحظ وجود تعارض بين تحقيق الأهداف المذكورة مما يشكل مشكلة للإدارة المصرفية، فمثلا يمكن للبنك تحقيق درجة عالية من السيولة باحتفاظه بنقدية كبيرة في خزائنه، مما يعني انخفاض هدف الربحية، وفي نفس الوقت فإن البنك يمكنه توجيه أمواله نحو استثمارات عالية المخاطر لغرض زيادة الربحية ولكنه بذلك يكون قد عرض أمواله إلى مخاطر عالية مما قد ينجم عنه خسائر رأسمالية

كثيرة،[1] الأمر الذي يؤدي إلى تدمير الهدف الثاني وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين، ولتحقيق التوازن وعدم التعارض بين هذه الأهداف نجد أن الهدف الأول يخدم المساهمين وأما الهدف الثاني والثالث فيخدم المودعين وتشريعات البنك المركزي،[2]الأمر الذي يدعو إلى التدخل التشريعي لحسم هذه المسألة من خلال ما تصدره السلطة النقدية من ضوابط وتعليمات في هذا الخصوص.

المطلب الرابع: نشأة البنوك التجارية

1.تطور البنك التجاري:

بناءً على حاجة الإنسان للحفاظ على ممتلكاته وثرواته، تم تطوير مؤسسات خاصة لهذا الغرض. ترتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيًا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة في أوروبا وخاصة في إيطاليا خلال القرون الوسطى. فقد كان التجار ورجال الأعمال يُودِعون أعمالهم لدى الصيارفة بهدف حفظها مقابل إيصالات تُحرَرها الصيارفة لحماية حقوق أصحاب الودائع. يستند هذا التعامل إلى قاعدتين رئيسيتين: ثقة المودعين في استرداد ودائعهم عند الحاجة، وربحية الصيارفة من جهة أخرى. وهاتان القاعدتان هما أساسية عملية الائتمان.

وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف، حيث تقوم المصارف بتلبية احتياجات العملاء في الحفاظ على أموالهم وتوفير خدمات مالية متنوعة. تعتبر البنوك من الجهات الأمنية التي تضمن سلامة وسلامة ممتلكات العملاء وتحمي حقوقهم. تطورت المصارف على مر العصور لتلبية احتياجات الاقتصاد وتقديم خدمات أكثر تعقيدًا وتنوعًا مع تقدم التكنولوجيا وتطور الأنظمة المصرفية العالمية.

منذ ذلك الحين، تطورت المصارف وأصبحت ركيزة أساسية في النظام المالي والاقتصادي العالمي، وتلعب دورًا حيويًا في تمويل الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي. كما تقدم البنوك العديد من الخدمات المالية مثل الودائع، والقروض، والاستثمار، والتحويلات المالية، وإدارة الثروات، والخدمات المصرف وهي إيداع الأموال.[3]

2. انتشار البنوك التجارية في العالم:

تاريخيًا، يشير التطور الذي شهدته البنوك التجارية إلى أنها نشأت عن تطور نشاط الصيارفة. في الماضي، كان الصيارفة يقبلون الودائع ويصدرون شهادات إيداع بقيمة الوديعة مقابل استلامهم عمولة. استمرارًا لهذا النمط، استمرت البنوك التجارية في وظيفة قبول الودائع، حيث تحولت شهادات الإيداع بين الأفراد وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل الشهادة.

فيما بعد، لاحظ الصيارفة أن أصحاب الودائع لا يقومون بسحب كل الودائع دفعة واحدة، بل يقومون بسحب جزء منها فقط، وتبقى الودائع الأخرى مجمدة لديهم. استنادًا إلى ذلك، قرروا استغلال تلك

الودائع وتقديمها للأفراد مقابل فائدة. وهكذا، ورثت البنوك التجارية من الصيارفة وظيفة منح القروض مقابل فائدة.

بالتالي، بدأت البنوك في شكلها الأول بدفع فوائد لأصحاب الودائع لتشجيع المودعين. حيث تحولت وظيفة الايداع من مجرد حفظ المال وحمايته من السرقة والضياع، إلى توفير الفائدة للمودعين. واستمر تطور نشاط البنك في قبول الودائع مقابل فوائد وتقديم القروض مقابل فوائد أيضًا، وذلك لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق الربحية للبنوك.[2]

من هنا نجد أن المصرف التجاري نشأ بنفس الفكرة والطريقة التي عمل بها الصيارفة، ولعل أول بنك أسس هو بنك البندقية عام 1157م، وبعد ذلك بنك امستردام عام 1021م ثم بنك إنجلترا عام 1014م،ثم بنك فرنسا عام 1022م،[3] وبعدها بدأت تنتشر فكرة البنوك في مختلف أنحاء العالم.

3. لمحة تاريخية عن البنوك التجارية في الجزائر:

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي لجعله قادرا على تلبية جميع الاحتياجات، لذلك أقدمت على بناء نظام مصرفي فعال من أجل الرفع من وتيرة التطور الاقتصادي، وبما أن هذا الأخير كان تابعا للاستعمار الفرنسي سواء من حيث الإشراف والرقابة أو المصالح التي يخدمها قامت الدولة بإضفاء سيادتها المالية، حيث بادرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري في سنة 1962، وأقرت الدينار كوحدة نقدية جزائرية في تاريخ10-04-1964،[4]ومن أجل دعم عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمارات عززت قطاع البنوك ببنوك أخرى سنة 1963، وفي إطار النظام الاشتراكي الذي تبنته الدولة آنذاك قامت بتأميم البنوك الأخرى التي كانت تحت وصاية النظام الاستعماري بداية من سنة 1966، كما طرأت عليه إصلاحات سنة 1971، فكان ذلك بمثابة ولادة وتأسيس للنظام المصرفي الجزائري بعيدا عن التبعية للاقتصاد الفرنسي؛ وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية ما بين 1983-1984وما تبعه من تراجع لمداخيل الدولة من الصادرات، اتجهت الجزائر نحو التفتح الاقتصادي وعملت على إصلاح نظامها المصرفي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة داخليا وخارجيا فقامت بتطبيق جملة من الإصلاحات بهدف تطوير وعصرنة أجهزتها المصرفية (قانون البنوك والقرض 12/86 في إطار الإصلاح النقدي العام لسنة 1986، القانون 88-01 و 88-06 لسنة 1988) ويعتبر قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 بمثابة الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي وخطوة فعالة في الإصلاح البنكي كونه الملائم للتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث تعرض بوضوح لمجالات كانت قد أهملت من قبل كالاستثمار الأجنبي والبنوك الأجنبية وأقر باستقلالية البنك المركزي وأعطاه كامل الصلاحيات، ونزع صبغة صناديق الدولة عن البنوك التجارية التي كانت تستعمل لتغطية مصاريف المؤسسات العاجزة وجعلها ذات ملكية خاصة من أجل إعادة بعث نشاط هذه البنوك وتحديثها وذلك في إطار تبني اقتصاد السوق[5].

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة الخاصة

شهد تطور البنوك التجارية تنوعًا في أنواع المحاسبة وتطور الأنظمة المالية الأخرى، حيث تأثرت بتلك التطورات وبرزت أهميتها. أصبح من الضروري فهم عملية التطور الحاصل على مستوى البنوك المختلفة، بما في ذلك البنوك التجارية التقليدية والمصرفية الاستثمارية والبنوك التجارية المؤسسية أو القطاعية، أو غيرها من البنوك المعروفة في الأسواق المالية.

وتعتبر البنوك المؤسسية من أنواع المصارف التي كان لزامًا على العديد من الأفراد والشركات الاعتماد عليها، بسبب مدى ارتباطها الوثيق بموضوعات دراسية، كما سهلت ذلك لأنظمة القروض المتعددة واستخداماتها المتنوعة، سواء كان ذلك في مفهوم ومنهجية الاستدانة أو تعريف البنوك المؤسسية بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الخاصة (القطاعية):

- **تعريف المحاسبة:**

وردت عدة تعاريف لتوضيح ما المقصود بمفهوم المحاسبة. سنحاول أن نورد بعض التعاريف التي توضح مفهوم المحاسبة الذي أورده بعض الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، وكذلك بعض تعاريف الصادرة عن بعض الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة في المحاسبة.

التعريف الأول: هو علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن وحدةالاقتصادية من تحديد إراداتها وتكلفة حصول على هذه الإيرادات من ثم استخراج نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.[1]

التعريف الثاني:تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيان:

"عملية تسجيل وتصنيف وتبويب وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير النتائج وتحليلها ".[2]

التعريف الثالث:المحاسبة عبارة عن تقنية من التقنيات الكمية لمعاملة البيانات، بالاعتماد على نظام معلوماتي والتي يمكن التعبير عنه بالنقود.

من خلال التعاريف السابقة يمكن قول إن المحاسبة هي: علم يهتم بالتسجيل وتبويب المدخلات والعمليات التي تمثل الأحداث الاقتصادية وفق نظام معين، لتعرض في قوائم وكشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان في نهاية الفترة، حيث يتم استخدام هذه قوائم من الطرف مدراء والمستثمرين والجهات الضريبة ومتخذي قرارات الآخرين.

1. تعريف المحاسبة الخاصة: المحاسبة الخاصة أو ما يطلق عليها وفقا لبعض التشريعات وأصحاب الاختصاص بالمحاسبة القطاعية هي محاسبة مالية في أحد القطاعات أو ترتبط بقطاع معين عن غيره من القطاعات التي تنفرد ببعض الخصوصيات لهذا يمكننا تسميتها أيضا بالمحاسبة القطاعية.[1]

ويرجع أصل تسميتها بالمحاسبة الخاصة لكونها تتميز بمجموعة من العمليات الموجودة في أنشطة معينة وغير موجودة في أنشطة أخرى، هذه العمليات تترتب عليها مجموعة تسجيلات محاسبية خاصة موجودة في هذه الأنشطة تحديدا.

2. أهداف المحاسبة الخاصة

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة الخاصة وهو توفير المعلومات لغايات وأغراض كثيرة نذكرها على النحو التالي:

_ توفير المعلومة المالية لتحقيق أغراض إدارية.

_ توفير المعلومة المالية التي تأكد مدى صحة وسلامة استخدام الموارد المالية للمؤسسة.

_ توفير المعلومة المالية التي تأكد صحة تطبيق القواعد المحاسبية الصحيحة.

_ توفير البيانات اللازمة لإعداد التقارير المالية.

_ توفير المعلومة المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات.

_ توفير المعلومة المالية للأطراف الخارجية.

_ تحديد المركز المالي ونتيجة النشاط.

_ توفير البيانات اللازمة للإفصاح المالي الكافي.

_ توفير المعلومة اللازمة لإدارة الضرائب.

المطلب الثاني: فروع المحاسبة الخاصة

تتضمن المحاسبة الخاصة عدة أنواع منها على سبيل المثال على سبيل الحصر:

- **محاسبة البنوك**

هيالمحاسبة التي تمارس داخل المؤسسات المصرفية، حيث إن المحاسبة البنكية داخل المؤسسة البنكية لها خصوصية تميزها عن غيرها من المؤسسات لكونهالا تتعاطى إلا بالنقود وما شابهها، وهي فرع المحاسبة الذي يشمل دراستنا هذه.

- **محاسبة شركات التأمين**

ونعني بهاالمحاسبة داخل المؤسسات التي تعتبر من الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل عبئ الأضرار الناتجة عن الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في ذاته أو ممتلكاته.

- **محاسبة الفنادق**[1]

وهي محاسبة المنشآة السياحية المتخصصة في تقديم خدمات للسائحين والتي تتمثل في الإقامة وتقديم الأطعمة والمشروبات بالإضافة إلى الخدمات البريدية والهاتف وتأمين وسائط النقل وغيرها من الخدمات.

- **محاسبة المقاولات**

المقاولات (أو الإنشاءات) هي عقد بين طرفين له مدة زمنية محددة يتضمن واجبات ومسؤوليات كل طرف نحو طرف الأخر لإنشاء أصل أو مجموعة من أصول ضمن مواصفات وشروط محددة.

- **محاسبة الفروع**

تلجأ عادة بعض المؤسسات الاقتصادية على إختلاف أنواعها إلى توسيع مجال أعمالها ونشاطها عن طريق فتح فروع لها في مناطق أخرى غير المنطقة أو المدينة أو أحيانا الدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي لهذه المؤسسات.

وتعالت محاسبة الفروع الكيفية التي تنظم وفقها حسابات الفروع لإثبات عملياته المختلفة سواء تمت بينها وبين المركز أو بينها وبين الفروع الأخرى أو بينها وبين الغير لهدف مراقبة أعمال كل فرع وتحديد نتيجة نشاطها خلال الدورة المحاسبية.

- **المحاسبة الزراعية**

الزراعة استغلال للأرض حرثا وبذرا وسقيا وتعهدا وجنيا للمحاصيل يلحق بالزراعة أعمال وأنشطة أخرى كثيرة قد تكون تابعة أو مكملة لها كأعمال تربية المواشي والإنتاج الألبان وتربية الطيور والدواجن وأعمال التشجير وغيرها من الأنشطة التي لها منافع اقتصادية.

عرفتها منظمة الفاو الدولية على أنها حرث الأرض وتهيئتها لتحقيق الفعاليات التي ترتبط بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات كما ترى فيها الطريقة التي يستغل بواسطتها الإنسان الطبيعة لتأمين حاجاته الأساسية.

عرف المعيار المحاسبي الدولي الحادي والأربعين النشاط الزراعي على أنه: إدارة عملية تحويل حيوية (بيولوجية) لأصل بيولوجي معد للبيع إلى منتج زراعي أو إلى أصل بيولوجي إضافي من قبل المؤسسة.[2]

- **المحاسبة في الجمعيات والنوادي (غير الربحية)**

تعتبر الجمعيات والنوادي بمثابة هيئات خاصة لها شخصية معنوية مستقلة ليس هدفها تحقيق الربح وإنما تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو الرياضية.

وتعتمد الجمعيات والنوادي على مصادر متعددة للحصول على إيراداتها من أهمها رسوم العضوية والاشتراكات الدورية التي يدفعها الأعضاء سنويا والإعانات الحكومية، كما تعتبر التبرعات أحد المصادر الهامة للإيرادات في الجمعيات الخيرية.

- **المحاسبة العمومية (الحكومية)**

وهي فرع من الفروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بالتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية، بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على الإيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار.

إن جميع الأنواع السابقة الذكر تعتبر امتدادا للمحاسبة المالية والتي تعتبر هي الأساس باستثناء البعض من بينها المحاسبة العمومية (الحكومية) والتي تخضع إلى قواعد وأسس تختلف اختلافا جذريا عن قواعد وأصول المحاسبية المالية، وهذا ما نلاحظه من خلال بعض الفروقات المبينة في الجدول التالي:

لمبحث الثالث: النظام المحاسبي في البنوك التجارية

إن المحاسبة في البنوك من حيث المبدأ تعتبر تطبيقا لمبادئ المحاسبة المالية وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة وفهمها عميقا لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة وخاصة في مجال استخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المصرفية المختلفة من جهة أخرى. وتعد المحاسبة البنكية بمثابة نظام للمعلومات يقوم بقياس نتائج الأحداث الاقتصادية وتوصيلها لمستخدميها لمساعدتهم على اتخاذ القرارات. كما تعتبر محاسبة البنوك نوعا من أنواع المحاسبة الخاصة، فنشاط البنك يتميز بوجود مجموعة من العمليات غير موجودة في الأنشطة الأخرى، ورغم خصوصية النظام المحاسبي البنكي إلا أنه لا يحيد في مفهومه عن المحاسبة العامة ولا يختلف في عناصره عنها إلا في ما اقتضته طبيعة نشاط البنوك، إضافة إلى أنه يقوم على نفس مبادئها وقواعدها الأساسية.

المعاييرالمقارنة	المحاسبةالمالية	المحاسبيةالعمومية(الحكومية)
من حيث القيم أو البيانات الواردة في القوائم المالية	قيمفعلية	قيمالتقديرية
من حيث تاريخ الإعداد	**بعدية** (فيأخرالسنةالمالية عند إقفال القوائم المالية)	**قبلية**
من حيث الهدف	تحديد نتيجة النشاط (ربحأو خسارة)	تحقيق منفعة عامة واجتماعية (فرصرقابة مالية وقانونية)
من حيث المصطلحات المحاسبية(النتيجة)	ربح أو خسارة	فائضأوعجز

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي البنكي

أولا: مفهوم النظام المحاسبي للبنوك التجارية ومكوناته

1.تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية:

- **تعريف النظام:** النظام هو مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف.

ويمكن تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية على أنه:

-مجموعة من المستندات التي هي مصدر للبيانات المحاسبية والسجلات التي تستخدم لتسجيل البيانات، وتكون هذه التسجيلات تاريخية وفقا لترتيب حدوثها، ثم تبوب في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها المالية؛[1]

- النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الوسائل (الدفاتر والتقارير والمستندات) المستخدمة بطريقة عملية على أساس التناسق المنطقي لتحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع والتعرف على درجة تحقيقه للغرض الذي أنشئ من أجله؛[2]

- صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 فحسب المادة 03 من نفس القانون فإن المحاسبة المالية نظام يقوم بتنظيم المعلومة المالية وذلك بكتابة وتسجيل معلومات قاعدية بالأرقام وكذلك تقارير تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية والمادية للمؤسسة.[3]

2.الأساليب المتبعة في التنظيم المحاسبي:

-محاسبة مركزية في الإدارة العامة أي وجود واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة؛

-محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي أنه لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته ثم يرسل بهذا الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة لتقوم بتوحيدها مع محاسبتها الخاصة؛

-تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدها، والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.[1]

3.أجزاء النظام المحاسبي للبنوك التجارية:

تختلف طبيعة العمليات التي تقوم به المؤسسات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها إلا إنه لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم وهي:[2]

- **النظرية المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملة تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والأخر دائنا بنفس القيمة؛
- **الطريقة المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة) يوميات ودفتر أستاذ) والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية (يوميات ودفتر أستاذ)؛
- **المجموعة المستندية:** وهي من أهم مدخلات النظام المحاسبي، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام، تشمل هذه المستندات إشعارات الخصم (مدين ودائن)، إيصالات القبض والإيداع، الشيكات، واستلام الأمانات...الخ؛

- **المجموعة الدفترية:** ومن أهمها دفتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ العام والمساعد ومنها أستاذ

رقمالحساب الدائن	رقمالحساب المدين	البيان،تاريخالعملية	مبلغالمدين	مبلغالدائن
Xxxxx	xxxxx	منح/اسمالحسابالمدين إلىح/اسمالحسابالدائن	xxxxx	xxxxx
		المجموع	xxxxx	xxxxx

للحسابات كالحسابات الجارية، الودائع لأجل، الفروع البنوك المحلية، البنوك الخارجية، حسابات غير الشخصية، الأرباح والخسائر الموجودات والمطلوبات وغيرها.

ويتم القيد في هذه الدفاتر للعمليات البنكية أولا بأول في دفاتر اليومية المساعدة، ومنها يتم ترحيل العمليات إلى حساباتها المختصة بدفاتر الأستاذ المساعدة، وفي نهاية كل يوم يتم تسجيل مجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة بالبنك؛

- **اليومية:** هي دفتر سجل فيه كل الحركات المالية، أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية بصورة منتظمة وحسب تاريخ حدوثها من الوثائق الثبوتية، وقد نص القانون التجاري في المادة 09 منه على إلزامية مسك دفتر اليومية وفي المادة 11 على مسك دفتر اليومية حسب التاريخ وبدون ترك البياض أو تغير، كما نص على انه يجب أن يكون مرقم وموقع من قبل قاضي المحكمة.[3]

- **دفتر الأستاذ:** هو دفتر يتضمن مجموعة الحسابات المفتوحة من طرف البنك والتسجيل به قائم على أساس الحركات المسجلة في اليومية ثم الترحيل إلى هذا الدفتر، وتقفل الحسابات في كل يوم من شهر وذلك حسب البنوك والمؤسسات المالية وهذا للسماح بإعداد المراجعة للمراقبة والجدول الموالي يوضح شكل الحساب.

الجدول رقم (03): شكل الحساب

ح/المدين			ح/الدائن		
تاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبلغ

المصدر: فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار البازوري، عمان، الأردن،1996 ، ص47.

- **القوائم المالية:** وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى كشوفات تعد لأغراض معينة، وهي تختلف من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها، والجهة التي تقدم إليها والمعلومات التي تحتويها؛
- **الآلات والمعدات** :تستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام؛
- **الإجراءات المحاسبية:** تحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها، بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعة؛
- **الإجراءات الرقابية** :تشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء....الخ؛
- **الموظفون:** وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته.

- **دليل الحسابات (مدونة الحسابات):**عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية او بمجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة.

الشكل رقم 04: مكونات النظام المحاسبي البنكي

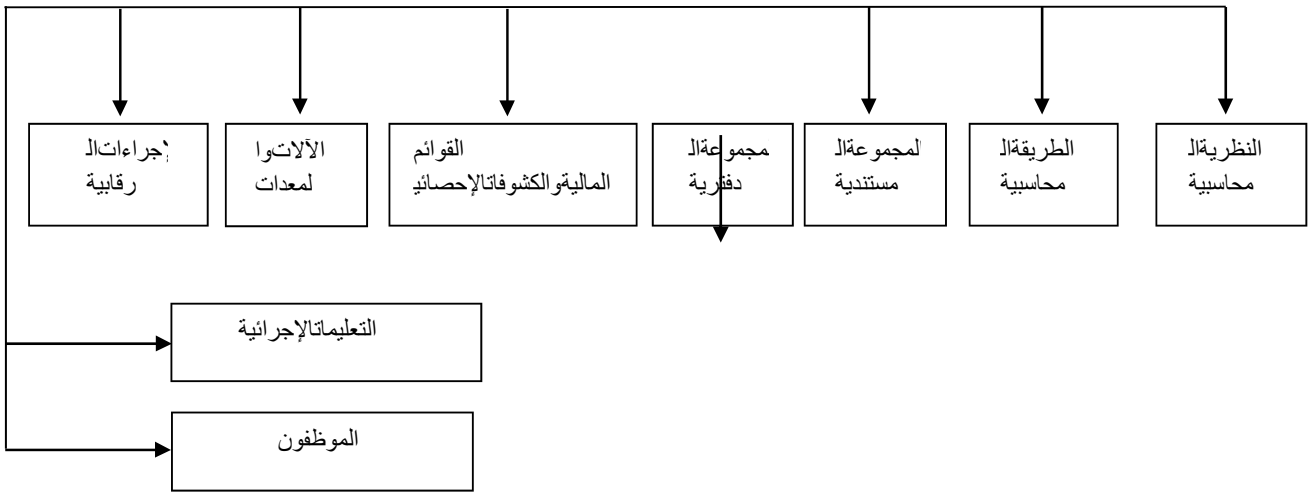

المصدر: فائق شقير واخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن,2008 ، ص30.

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي للبنوك التجارية

إن مزاولة البنك التجاري لنشاطاته في إطار نظام محاسبي سليم، يقوم على مجموعة من القواعد والخصائص المميزة له، ويمكن تلخيص أهمها في:[1]

-الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات، بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؛

-تتميز عمليات المصارف بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عمليات الإيداع والسحب، ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة؛

-ضرورة تقسيم العمل وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص؛[2]

-تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛

- يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أوفي تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية؛

- يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة، وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة؛

- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة أخرى.

ثالثا: مبادئ النظام المحاسبي في البنوك التجارية

تقوم محاسبة البنوك على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة العامة ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

-**مبدأ ثبات الطرق** :يعني أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى سنة أخرى، وفي حالة الخروج عن هذا المبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان أسباب التغير وأثر ذلك على القوائم المالية؛

-**مبدأ التكلفة التاريخية** :يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية لكل تكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراءه إلى غاية التنازل عنه ويضل الأصل في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار، ويرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود؛

-**مبدأ الموضوعية** :تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية، ويمكن تعريف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية ويحرص المحاسب عند تسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على

دليل موضوعي كفاتورة الشراء، والشيك الذي تم بموجبه الدفع حيث يعمل هذا الدليل على تعزيز القياس المحاسبي وجعله بعيدا عن التحيز وبالتالي الاعتماد على هذا المبدأ يجعل التسجيلات المحاسبية أكثر شفافية حيث تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية والنتائج الحقيقية للبنك؛

-**مبدأ الحيطة والحذر :** ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح وذلك بعدم إثبات أي إيراد إلا بعد تحققه بشكل فعلي، أما التكاليف أو الخسائر فهي على العكس تماما تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محتملة فقط تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم والسندات الموجودة في محفظة البنك؛

-**مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات :** يقتضي هذا المبدأ مقابلة إيرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من أو ربح خسارة؛

- **مبدأ الدورية:** يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى من عدد الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12شهرا (سنة مالية) وتبدأ عادة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر هو كما الحال في الجزائر، ويترتب على هذا المبدأ بإعداد القوائم المالية السنوية للبنك في نهاية كل سنة مالية للتعرف على النتيجة السنوية من ربح أو خسارة، ويترتب على تجاهل هذا المبدأ عدم حساب أرباح وخسائر وعدم دفع الضرائب المستحقة للدورة وعدم توزيع الأرباح للمساهمين في نهاية السنة المالية؛

- **مبدأ استقلالية الدورات** : المقصود به إن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها وتقبض إراداتها.

المطلب الثاني: الكشوفات في التسجيل المحاسبي

- الكشوفات:

كشف حركة اليومية الشامل، حركة الخزينة، العمليات المصرفية، المقاصة، العمليات المصرفية الخارجية النفقات والإيرادات الجارية، موافقة حركة اليومية، المركز المالي للبنك، ميزان المراجعة الشهرية، الميزانية الشهرية، الأرباح والخسائر الشهرية، البيان الشهري على النموذج المقرر من البنك المركزي، قوائم المصاريف الإدارية الحسابات الجارية، الحسابات النظامية، وغير ذلك.

- ميزان المراجعة:

إن الهدف من هذا الكشف هو التحقق ما إذا كانت التسجيلات التي قام بها في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، حيث إن كل العمليات مدينة تقابلها في الجانب الدائن لذا يجب التحقق من أن:

- ✓ مجموع أرصدة المدينة= مجموع أرصدة الدائنة
- ✓ مجموع المبالغ المدينة= مجموع المبالغ الدائنة
- ✓ مجموع ميزان المراجعة= مجموع الميزانية

وفيما يلي نموذج لميزان المراجعة:

الجدول رقم (04): نموذج لميزان المراجعة

رقمالحساب	الحسابات	المبالغ		الأرصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
	المجاميع				

المصدر: فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن،2008 ، ص303

- الكشوفات الدورية:

يستخدم البنك عدة كشوفات والتي نوضحها في الجداول التالية:

الجدول رقم(05): كشف حركة صندوق المقبوضات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	عمليات الحسابات الجارية عمليات الودائع والتوفير عمليات الودائع بإشعار		الرصيد المودع بالخزينة
	المجموع		**المجموع**

المصدر: فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص292، 2008

الجدول رقم (06): كشف حركة الخزينة

المقبوضات		المدفوعات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	الرأس المال المدفوع رصيد صندوق المدفوعات رصيد صندوق المقبوضات		المودع لدى البنك المدفوع لصندوق المدفوعات الرصيد
	المجموع		**المجموع**

الجدول رقم(07): كشف حركة الصندوق المدفوعات

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	**البيان**	**المبلغ**	**البيان**
	المقبوضات من الخزينة		المدفوعات المختلفة انجاز مباني - الأثاث والتجهيزات الآلات - السيارات عمليات قسم الكمبيالات - عمليات قسم أوراق المالية - عمليات قسم الحسابات الجارية
	مجموع المقبوضات		مجموع المدفوعات والرصيد المدفوع
	المجموع		**المجموع**

المصدر: فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن،2008 ، ص294

- الحسابات الختامية:

يتم إعداد المحاسبة القائمة على الأداء في نهاية السنة المالية لتوضيح صافي الربح أو الخسارة، ويرحل إلى جانبه المدينة الجمعية للحسابات التي تمثل النفقات والمصروفات، كما يرحل إلى جانبها الدائنة الجمعية التي تمثل الإيرادات والمبيعات، حيث يرحل إلى جانبها البنك ربحًا إذا كان المجموع الجمعي للإيرادات أكبر من مجموع النفقات، وتكون نتيجة صافية إيجابية، ويُرحَل إلى جانبها الخسارة إذا كان المجموع الجمعي للنفقات أكبر من مجموع الإيرادات، وهذا يعني خسارة مصروفة، والعكس في حالة خسارة الجمع الذي يُرحَلُ إلى جانب البنك.

والجدول الموالي يمثل حساب الأرباح والخسائر:

الجدول رقم(08): حساب الأرباح والخسائر للبنك

المقبوضات			المدفوعات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		*الفوائد المدينة *فوائد الحساباتالجارية *فوائد ودائعالتوفير *فوائد حساباتالبنوك *العملات *المصاريفالعموميةالاستهلاكية *مخصصاتصافي الأرباح			*الفوائد الدائنة *فوائد الكمبيالات *فوائد السنداتالمخصومة *فوائد الحساباتالجارية *فوائد السلفوالقروض *العملات الدائنة *مختلف الفوائد *فرق العملةالأجنبية *صافي الخسائر

المصدر: فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن،208 ، ص311

المطلب الثالث: مبادئ المحاسبة البنكية ومراحل التسجيل المحاسبي للبنك

1-مبادئ المحاسبة البنكية:

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة ومن بينها:

- **احترام مبدأ التكلفة التاريخية:**

هي القيمة المالية الأصلية للعنصر الاقتصادي، وتعتمد تكلفة تاريخية على افتراض ثبات وحدة القياس، وفي بعض الأحوال، يمكن أن يتم العرض الأصول والالتزامات بتكاليفها التاريخية، كما لو لم يكن هناك أي تغيير في القيمة منذ التاريخ الاستحواذ عليها، وبالتالي يمكن أن تختلف قيمة الميزانية العمومية للعنصر عن القيمة "الحقيقة" له.

- **استقلالية الدورات أو النشاطات:**

إن نتائج الماضي وتقديرات المستقبل يؤديان إلى تجزئة استمرارية أي حياة المؤسسة إلى فترات، تسمى كل فترة الدورة المحاسبية، وعليه فإن القانون التجاري والقانون الضريبي يجبران المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي على إعداد قوائم المالية على مدى اثني عشر شهرا، فكل دورة تتحمل نفقاتها وما يعود لها من إيرادات حتى تستطيع إعطاء نتيجة الدورة فعلا.

- **مبدأ الحيطة والحذر:**

يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، ولكن هذا لا يعني السماح بتكوين مخصصات واحتياطات مبالغ فيها.

- **مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبة:**

يعتبر هذا المبدأ أن الطرق التسجيل والتقييم المحاسبة ثابتة من دورة إلى أخرى أي شكل القوائم المالية والطرق التقييم، وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب ألا يؤثر أبدا على مدى صدق وسلامة الحسابات، وتبرر الطرق الجيدة بكل جدية كتغيرات النشاط في طرق استعمال الوسائل وتغيير العلاقات، مع الغير وحتى اكتشاف أخطاء الماضي والعدول عنها.

- **مبدأ القيد المزدوج:**

يسجل المحاسبون عمليات عديدة متنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة التي تمكنهم من اكتشاف الأخطاء في حينها، فيشترط في القيد المزدوج تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى، ومجموع المبلغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.

- **مبدأ الأهمية النسبية:**[1]

يكون عنصر ما ذو أهمية نسبية إذا كانت معرفته من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة، وأهمية العنصر معين هي مسألة نسبية، وبمقتضى مبدأ الأهمية النسبية وحسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي 156/08 فإنه:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكومة مستعملهااتجاه الكيان؛
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية للمعلومات التي يتحملونها عن الواقع؛
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

- **مبدأ أسبقية الو اقع الاقتصادي على الجانب القانوني:**

وفقا لهذا المبدأ ينبغي تغليب الجوهر على الشكل، فلكي تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث فانه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني، وحسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08/156 تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعهاالمالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

2-مراحل التسجيل المحاسبي للبنك:

يمكن تلخيص الدورة المحاسبية في البنوك أو المراحل التسجيل المحاسبي فيما يلي:

- تنشا القيود المحاسبية من مصادر القيد الأولية مثل الشيكات وأوامر التحويل وقسائم القبض؛
- يتم ترحيل هذه القيود إلى الكشوفات الحركة اليومية لكل قسم على حدى؛
- يتم عمل كشوف بخلاصة الحركة اليومية لكل قسم على حدى؛

- ينظم من الواقع هذه المصادر الأولية مستندات قيد مدينة ودائنة من قبل الأقسام المعينة على شكل يوميات مساعدة؛
- تجميع اليوميات المساعدة بشكل اليومي، وتثبت أرصدتها في جدول المطابقة اليومي ويؤشر عليه من قبل المحاسبة العامة، بما يفيد صحة قيد العمليات في تلك اليوميات الفرعية؛
- يتم تبويب هذه المستندات وفق حسابات الأستاذ المساعد، والأستاذ العام، وتعطي أرقام متسلسلة.
- ترحيل محتويات كشف الحركة اليوميوكشف مطابقة الحركة اليومي هذا والتي يجب أن تساوي للدلالة على صحة الإثبات؛[1]
- ترسل الكشوف ومرافقتها من المستندات والوثائق إلى قسم المحاسبة العامة للتدقيق وضبط الحركة اليومية الإجمالية؛
- يتم إثبات القيود اليومية العامة للبنك من الواقع كشف ملخص مطابقة الحركة اليومي والترحيل من ثم إلى دفتر الأستاذ العام؛
- يتم بعد ذلك ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ المساعد والعام وميزان المراجعة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، يتبين أن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمان تقبل الودائع وتقدم القروض المختلفة. تخضع هذه المؤسسات لرقابة البنك المركزي، وتعتمد في أداء وظائفها على عدة أقسام تتناسق بينها، بما في ذلك الأقسام الإدارية والفنية. نظرًا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها البنوك التجارية في تعزيز النشاط الاقتصادي، سعت الجزائر إلى إجراء عدة إصلاحات منذ تبنيها للاقتصاد السوقي، بهدف بناء نظام مصرفي فعال وتعزيز وتسريع وتيرة التطور الاقتصادي. وقد أصدرت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات الخاصة لمواكبة التحولات السريعة التي يشهدها العالم.

يعتبر النظام المحاسبي المالي الذي اعتمدته الجزائر أهم نظام لمواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة. تم تطبيق هذا النظام على مختلف المؤسسات الجزائرية، بما في ذلك البنوك التجارية والمؤسسات المالية. سعت الجزائر أيضًا إلى جعل النظام المحاسبي البنكي متوافقًا مع طبيعة نشاط البنوك، وأن يستمد مبادئه ومكوناته من النظام المحاسبي المالي. يتميز هذا النظام بأهمية كبيرة في تنظيم عمليات المحاسبة داخل البنوك التجارية، حيث يعتمد على مجموعة متكاملة ومنسقة من الإجراءات، تساعد في تنظيم أنواع مختلفة من العمليات والتحليلات داخل المؤسسات المالية بجميع أشكالها.

الفصل الثاني تسجيل المحاسبة البنكية

الفصل الثاني تسجيل المحاسبة البنكية

التمهيد:

استحوذ النظام المصرفي على مدى فترات طويلة، على أهمية بالغة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، وتزداد أهميته يومًا بعد يوم مع التطورات الهامة التي تحدث في الاقتصادات الوطنية، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي. في هذه الظروف، تستمر البنوك في تطوير إمكانياتها ووسائل عملها لجمع الأموال من مصادر متعددة وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات الممكنة، من خلال استخدام تقنيات أكثر فعالية لعرض النقود والتحكم في عناصر الاقتصاد، بهدف المساهمة في تنفيذ برامج القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تأثرت المحاسبة المالية بشكل كبير بعولمة الأسواق وانتشار الشركات متعددة الجنسيات. ولتذليل الصعوبات الناجمة عن ذلك، لعبت المعايير المحاسبية الدولية دورًا في إزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية ومحاولة توحيد لغة المحاسبة. وقد سارعت الجزائر، مثل الدول الأخرى، لمواكبة التطورات من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي أو ما يُعرف بالمحاسبة المالية.

المبحث الأول: تنظيم المحاسبة البنكية في الجزائر

تم إعداد أول مخطط محاسبي بنكي وفقا للنظام 8/92الصادر بتاريخ 11-12-1992والذي تم تطبيقه في البنوك

التجارية ابتداءا من 01-01-1993، هذا النظام تم تعديله مؤخرا بصدور النظام المحاسبي المالي سنة 2007لجعله يتماشى مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ومع معايير المحاسبة الدولية،[1]ولقد تم تطبيق أحكامه في البنوك ابتداء من سنة 2010؛ وهناك عدة قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم المحاسبة البنكية من أجل تكييف القوائم المالية ومدونة الحسابات بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك مع الحفاظ على المبادئ والقواعد الأساسية للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم المحاسبة البنكية في الجزائر

- **أهم التشريعات المتعلقة بتنظيم المحاسبة في البنوك:**

الجدول رقم (09): لوائح المحاسبة البنكية في الجزائر

النص القانوني	الموضوع	المصدر
النظام رقم 04-09المؤرخ في2009/07/23	يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.	الجريدة الرسمية العدد 76، الصادر في: 2009/12/29
النظام رقم09-05المؤرخ في 2009/10/18	يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها .	الجريدة الرسمية العدد 76، الصادر في:2009/12/29
النظام رقم09-06 المؤرخ في2009/10/26	يتضمن ميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أوعن طريق الشراكة.	الجريدة الرسمية العدد 76، الصادر في: 2009/12/29
النظامرقم09-08المؤرخ في2009/12/29	يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرفالبنوك والمؤسسات المالية.	الجريدة الرسمية العدد 14، الصادر في: 2010/02/25

المصدر:من إعداد الطالبين

1. النظام رقم 09-04**المؤرخ في** 2009/07/23:هو عبارة عن قانون يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، يقدم لنا تقسيمات مدونة الحسابات المكونة من:[2]

-**الصنف الأول :** حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، مثل: الصندوق، البنوك المركزية، ....الخ؛

-**الصنف الثاني :** حسابات العمليات مع الزبائن، مثل: قروض للزبائن، سلفيات واقتراضات، ...الخ؛

-**الصنف الثالث :** حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية، مثل: عمليات على السندات، أدوات شرطية، ديون مكونة من سندات،.....الخ؛

-**الصنف الرابع :** حسابات القيم الثابتة، مثل: القيم الثابتة المادية وغير المادية، الإيجار البسيط، ....الخ؛

-**الصنف الخامس :** رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة، مثل: مؤونات منظمة، أموال لمواجهة المخاطر البنكية؛

الصنف السادس: حسابات الأعباء، مثل: أعباء الاستغلال البنكي، أعباء المستخدمين، .... الخ؛

-**الصنف السابع :** حسابات النواتج، مثل: نواتج متنوعة، الاسترجاعات على خسائر القيمة المؤونات،.....الخ؛

-**الصنف التاسع :** حسابات خارج الميزانية، مثل: التزامات التمويل، التزامات الضمان، ...الخ.

2.**النظام رقم** 09-05**المؤرخ في** 2009/10/18:هو عبارة عن قانون يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسساتالمالية ونشرها والمتمثلة في الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة،الملحق، والتي سنقوم بعرض محتوىكل قائمة منها في الجزء الثاني.[1]

3.**النظام رقم** 09-06**المؤرخ في** 2009/10/26:يتضمن هذا النظام قانون المالية التكميلي لسنة 2009المتعلقة بميزانالعملة الصعبة الفائض لصالح الجزائر، خلال كامل فترة حياة المشروع، وذلك بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أوعن طريق الشراكة، حيث يوضح كيفيات جمع المعطيات المتعلقة بميزان العملة الصعبة، ومعالجتها ومراقبتها وكذا التقارير المرتبطة بإعدادها عن طريق تعليمات من بنك الجزائر.[2]

4.**النظام رقم** 09-08**المؤرخ في** 2009/12/29:يتضمن هذا النظام قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث أن الأداة المالية هي عبارة عن كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان، وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، مما يعني أن الأدوات المالية تصنف إلى: أصول مالية، خصوم مالية، حقوق الملكية.[3]

-**الأصول المالية:** هي حقوق لصالح المؤسسة تظهر في أصول الميزانية قد تكون في شكل أداة حقيقية، نقدية، حقوق تعاملية، ومشتقات، مثل: استثمارات مالية بأسهم شركات أخرى؛

-**الخصوم المالية** :هي التزام تعاقدي لتسليم نقد أو أصل مالي للمنشاة أخرى، أو تبادل أصول مالية والتزامات مالية مع مؤسسة أخرى، مثل قروض محصلة من مؤسسة أخرى؛

-**حقوق الملكية:** هي عقود تبين الحصة المتبقية لأصول منشئة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها، مثل الأسهم الممتازة.

المطلب الثاني: القوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية.

ينص النظام رقم 09-05 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وإلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛ تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من: الميزانية وخارج الميزانية حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق.

1.الميزانية: يجب أن يتم إعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، وفقا لترتيب تنازلي لدرجة السيولة، وهي بدورها تتكون من جانبين مثل أي ميزانية أخرى.

الجدول رقم (10): نموذج الميزانية جانب الأصول

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنةن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛			
2	أصول مالية مملوكة بغرض التعامل؛			
3	أصول مالية جاهزة للبيع؛			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن؛			
6	أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق؛			
7	الضرائب الجارية – أصول؛			
8	الضرائب المؤجلة – أصول؛			
9	أصول أخرى؛			
10	حسابات التسوية؛			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة؛			
12	العقارات الموظفة؛			
13	الأصول الثابتة المادية؛			
14	الأصول الثابتة غير المادية؛			
15	فارق الحيازة.			
	مجموع الأصول			

المصدر:النظام رقم 09-05المؤرخ في 2009/10/18إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 29 ديسمبر 2009،العدد 76،الجزائر، ص18.

الجدول رقم (11): نموذج الميزانية جانب الخصوم

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنةن-1

01	البنك المركزي؛			
02	ديون اتجاه الهيئات المالية؛			
03	ديون اتجاه الزبائن؛			
04	ديون ممثلة بورقة مالية؛			
05	الضرائب الجارية – أصول؛			
06	الضرائب المؤجلة – خصوم؛			
07	خصوم أخرى؛			
08	حسابات التسوية؛			
09	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمار؛			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة؛			
12	ديون تابعة؛			
13	رأس المال؛			
14	علاوات مرتبطة برأس المال؛			
15	احتياطات؛			
16	فارق التقييم؛			
17	فارق إعادة التقييم؛			
18	ترحيل من جديد (+/-)؛			
19	نتيجة السنة المالية.			
	مجموع الخصوم			

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2. خارج الميزانية: يجب أن يتم إعداد خارج ميزانية المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية) ، ويتكون منمجموعة من الالتزامات هي التزامات ممنوحة والتزامات متحصل عليها.

		الملاحظة	السنة ن	السنةن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛			

4	**الجدول رقم (12): نموذج قائمة خارج الميزانية**			
5	التزامات اخرى ممنوحة.			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05المؤرخ في 2009/10/18**،مرجع سبق ذكره، ص23.

-3حساب النتائج:يجب أن يتم إعداد حساب النتائج للمؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)

الجدول رقم (13): نموذج جدول حساب النتائج

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنةن-1
1	+فوائد ونواتج مماثلة؛			
2	-فوائد وأعباء مماثلة؛			
3	+عمولات (نواتج)؛			
4	-عمولات (أعباء)؛			
5	-+/أرباح أوخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛			
6	-+/أرباح أوخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛			
7	+نواتج النشاطات الأخرى؛			
8	-أعباء النشاطات الأخرى.			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	-أعباء استغلال عامة؛			
11	-مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج المحلي الإجمالي للاستغلال**			
13	-مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد؛			
14	+استرجاعات المؤونات، وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	-+/أرباح أوخسائر صافية على أصول مالية أخرى؛			

17	+العناصر غير العادية (نواتج)؛			
18	-العناصر غير العادية (أعباء).			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	ضرائب على النتائج وما يماثلها.			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام رقم 09-05المؤرخ في 2009/10/18، مرجع سبق ذكره، ص24

4. تدفق الخزينة:يجب أن يتم إعداد جدول تدفق الخزينة المؤسسات الخاضعة، الهدف منه إعطاء أساس لتقييم مدىقدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاIB وكذلك المعلومات بشأن

الجدول رقم (14): نموذج تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة.

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنةن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2 3 4 5 6 7	+/-مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛ +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى؛ +/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى؛ +/- خسارة صافية/ ربح صافي من أنشطة الاستثمار؛ +/- نواتج/أعباء من أنشطة التمويل؛ +/-حركات أخرى			
8	**إجمالي العناصرغير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل 7)إلى2إجماليالعناصر(الضريبةوالتصحيحاتالأخرى**			
9 10 11 12 13	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الخصوم والأصول المالية؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية؛ الضرائب المدفوعة-			
14	**انخفاض (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر من 9إلى 13)**			
15	**)أ(14)و1،8إجماليالعنصرين(إجماليالتدفقاتالصافيةللأموالالناجمةمنالنشاطالعملياتي**			
16 17 18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات؛ +/-التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			

29	**27) و26إجمالي العنصرين (أموال الخزينة ومعدلاتها منذ الافتتاح**			
26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)؛ حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
28	**30) و29إجمالي العنصرين (أموال الخزينة عند الإقفال**			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)؛ حسابات (أصل وخصم) وقروض/ اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
31	**صافي تغير الخزينة**			
20	**)إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب**			
21 22	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين؛ +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
23	**20و 21(ج)) إجماليالعنصرين(+/-التدفقات الصافية الأخرى للأموال المرتبطة بعمليات التمويل**			
24 25 26 27 28	**تأثيرتغيرفي سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها (أ+ ب + ج + د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ)؛ التدفقات الصافية المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)؛ التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل (ج)؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها (د)			

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام رقم 09-05المؤرخ في 2009/10/18، مرجع سبق ذكره، ص27-29.

5. تغيرات الأموال الخاصة :يجب أن يتم إعداد جدول تدفق الخزينة المؤسسات الخاضعة)البنوك والمؤسسات
المالية(،يقدم تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبرن–2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة.						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبرن–2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛ تغير القيمة الحقيقية الأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛						

الحصص ا						الجدول رقم(15): جدول تغيرات الأموال
عمليات الرسملة؛ صافي نتيجة السنة المالية ن-1.						
الرصيد في 31ديسمبرن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31ديسمبرن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛تغير القيمة الحقيقية الأصول المالية المتاحة للبيع؛						
صافي نتيجة السنة المالية ن-1.						
الرصيد في 31ديسمبرن						

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام رقم 05-09 المؤرخ في 18/10/2009، مرجع سبق ذكره، ص 29.

6. الملحق :[1]

- يشتمل على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات؛
- يشتمل على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم لعمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تخص بعض العمليات الخاصة؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.
- يجب ألا يشتمل الملحق إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيتها المالية ونتيجتها؛
- يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة؛

- يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية :

-**المذكرة 01:** القواعد والطرق المحاسبية؛

-**المذكرة 02:**المعلومات المتعلقة بالميزانية؛

-**المذكرة 03:**المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛

-**المذكرة 04:**المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛

-**المذكرة 05:** المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛

-**المذكرة 06:** المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛

-**المذكرة 07:**المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛

-**المذكرة 08:** تسيير المخاطر؛

-**المذكرة 09:**معلومات متعلقة برأس المال؛

-**المذكرة 10:** العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛

-**المذكرة 11:**المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة؛

المطلب الثالث: مدونة الحسابات

-**الصنف 01:عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك** :تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق،

وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك؛ تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية؛ والعمليات ما بين البنوك هي عمليات تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية؛[2]

-**الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن** :يشمل على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع؛

تشمل القروض للزبائن (الحساب 20)على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها؛ تتضمن حسابات

الزبائن (الحساب 22)مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق...)؛ تنتمي

أيضا إلى هذا الصنف، القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم؛ تستثنى من هذا الصنف، الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات؛

-**الصنف 03:حافظ الأوراق المالية وحسابات التسوية** :زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية؛ تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار؛ تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي؛ تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لاسيما قسائم السندات القابلة للتحويل كما يضم

هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة؛

-**الصنف 04: القيم الثابتة:** يسجل الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة؛ كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية؛ بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط؛

-**الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة:** تجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة؛ كما تظهر أيضا في هذا الصنف النواتج والأعباء المؤجلة - خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية؛

-**الصنف 06:الأعباء** :تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة؛
زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة؛ كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة؛ يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة؛

-**الصنف 07:النواتج:** تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة؛ زيادة على نواتج الاستغلال البنكي، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات؛ تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف؛ كما هو الحال بالنسبة للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات؛ كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - النواتج.

-**الصنف 08: خارج الميزانية** :تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة؛ يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل؛ وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة؛ تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد؛ التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير، إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه؛ يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان "السندات المكفولة والتزامات بالقبول؛ يتضمن

بند "التزامات على الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة؛ كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة؛ تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:

-عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة؛ -عمليات الصرف لأجل : عمليات بيع وشراء العملات الصعبة؛ -عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للودائع والقروض

تصنف العمليات مع الزبائن ضمن المجموعة الثانية من المخطط المحاسبي البنكي، وتعبر حسابات هاته المجموعة عن النشاط الحيوي الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في تحقيق الربحية والمتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض، وفي هذا المبحث سنتعرف على زبائن هاته البنوك، كما سنقوم بعرض المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة باستقبال الودائع في هاته البنوك وكذلك تلك المتعلقة بمنح القروض بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: زبائن البنوك التجارية ومستخدمي القوائم المالية

تقوم البنوك بجمع الودائع وإعادة توزعيها على شكل قروض، لذلك فإن للبنوك نوعين من الزبائن مودعون
ومقرضون تختلف أنواعهم باختلاف طبيعتهم القانونية؛ وكغيرها من المؤسسات أيضا فإن للبنوك علاقات مع أطراف داخل وخارج وحدتها الاقتصادية، والذين يعتمدون بشكل أساسي على القوائم المالية في الحكم على المركز المالي للبنك واتخاذ قراراتهم التمويلية وفقا لذلك، هاته الأطراف تعرف بالمستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية.

أولا: زبائن البنوك التجارية

1.التعريف بزبائن البنوك التجارية: يقوم البنك التجاري بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين): -[1]**المودعين** :مجموع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يملكون حسابات في البنك لإيداع أموالهم، والتي فضلوا التنازل عن حق استعمالها آنيا والمحافظة عليها، استخدامها مستقبلا، على أن يلتزم البنك بردها إليهم لدى الطلب؛

-**المقترضين:** هم مجموع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يلجئون للبنك للحصول على التمويل اللازم، وتلبية احتياجاتهم المالية بضمانات يشترطها البنك مع تسديد المبلغ والوفاء بالدين، مضافا إليه قيمة الفوائد والعمولات المستحقة إما دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.[2]
2.أنواع الزبائن في البنوك التجارية: يصنف زبائن البنوك التجارية إلى:

-**الجمهور (الأفراد):** يتمثل في مجموع الأشخاص الطبيعيين الذين تنشأ بينهم وبين البنك علاقة تفاعلية بقصد إيداع أو سحب الأموال؛[3] -**المؤسسات الاقتصادية** :عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناءا على أهداف تحددها الإدارة حتى تحقق الأرباح والمنافع الاقتصادية؛

-**المؤسسات المالية :هي** مؤسسات وسيطة تقدم خدمات مالية وتعالج المعاملات المالية لعملائها، والتي تساهم بدور كبير في تنشيط سوق المال[1] .

3.أسباب الإيداع والاقتراض من البنك: يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع بالزبائن إلى الإيداع في أو الاقتراض من البنوك التجارية في الجدول التالي:

الجدول رقم(16) :أسباب الإيداع والاقتراض من البنك

	المودعين	المقترضين
الجمهور	-تحقيق الأرباح (الاستفادة من الفوائد)؛ -المحافظة على أموالهم في مكانآمن.	-إشباع الحاجات الشخصية مثل شراء منزل، أثاث،....الخ؛ -تسديد الديون
المؤسساتالاقتصادية	الحفاظ على السيولة والاستفادة من نواتج - الفوائد؛ تسهيل معاملاتها المالية مع الزبائن - والموردين؛ -تحقيق معدل معين من الربح.	تغطية العجز المالي؛- تمويل المشاريع الاستثمارية؛- تمويل المشاريع التشغيلية؛- -العناية بالمجتمع وتلبية طلباته
المؤسساتالمالية	الحصول على السيولة والربحية؛- تقديم أحسن الخدمات لعملائها؛- -المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.	توجيه الادخار نحو الاستثمار؛- توفير الأموال اللازمة؛- -تحقيق معدل معين من الربح.

المصدر: من إعداد الطالبين.

ثانيا: مستخدمين القوائم المالية للبنوك التجارية

يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية البنكية إلى:[2]

-**المودعين والمقرضين:**يقوم المودعين بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار،ودائع توفير، ودائع لأجل) يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك قد يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضاطويلة الأجل يسدد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية؛

-**المساهمين:**يعتبر المساهمين أحد أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجنيالمكاسب في حالة نجاح البنك وفي الوقت نفسه أكثر الأطراف تحملا للخسائر في حالة فشل البنك؛

-**الإدارة:** إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للبنك وربحية وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية.

-**الجهات الحكومية:** تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى القومي ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك البنوك المكونة للجهاز البنكي، البنك المركزي وذللك تمكينه من القيام بدوره الإشرافي والرقابي على أكمل وجه؛

-**مر اقبو الحسابات:** يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى إظهار القوائم المالية للمصرف لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها البنك.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لقسم الودائع

تمثل الودائع بمختلف أشكالها مصدرا رئيسيا من مصادر موارد البنك التجاري، لذلك فهي تدرج في ميزانية

الخصوم، وتتميز حساباتها بالطبيعة الدائنة أي أنها تمثل التزاما على البنك لصالح الزبائن المودعين قد يحق لهم تحصيله في أي وقت أو باتفاق مسبق، في هذا المطلب سنقدم تعريفا للودائع ونعرض أهم أنواعها والتسجيلات المحاسبية المتعلقة بها.

أولا: ماهية الودائع البنكية

1.تعريف الودائع البنكية: تعرف الوديعة على أنها:

-الوديعة لغة هي ما استودع، وأودع الشيء أي صانه، أما في الاقتصاد فيقصد بها السيولة المسلمة للبنك من أشخاص طبيعيين أو معنويين؛[1]

-وحسب المادة 67 الفقرة 1 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض تعتبر أموال متلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها؛[2]

-كما أنها عقد بمقتضاه يسلم شخص مبلغا من النقود إلى المصرف الذي يلتزم برده لدى الطلب أووفقا للشروط المتفق عليها.[3]

إذا فالوديعة هي عبارة عن ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال في حساب خاص بالزبون أو العميل في إطار عقد بين الطرفين مقابل فائدة معينة ولآجال محددة.

2.أنواع الودائع البنكية : تختلف أنواع الودائع البنكية تبعا لحق المودع في السحب منها وتصنف إلى:[4]

-ودائع تحت الطلب : تكون هذه الودائع دائما تحت تصرف أصحابها ويمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو

زئيا متى شاءوا ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة المصرف فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها، ولا يحق للمصرف أن يفرض قيود أو شروط أمام صاحبها أثناء السحب، ولا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفوائد إلا في بعض الحالات التي يحددها البنك؛

-ودائع لأجل ثابت : هي الودائع التي لا يمكن سحبها إلا بعد انقضاء أجل معين متفق عليه وفي هذه الحالة يحصل
المودع على فائدة معينة على قيمة الوديعة وحسب تعليمات كل مصرف، وهنا تزداد حرية المصرف في استخدام هذه الودائع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية؛

-ودائع بإخطار مسبق : هي الودائع التي يودعها العملاء لدى المصرف بفائدة عالية نسبيا ولكنها أقل من الفائدة على الودائع ذات الأجل الثابت، وبإمكان العميل سحب الوديعة أو جزءا منها من خلال إشعار للمصرف بذلك بفترة معينة حسب الاتفاق مع البنك؛

-ودائع التوفير : وهي تحت الطلب لأمر أصحابها يطلبونها في أي وقت ولكن معدل فائدتها أقل من الوديعة بإخطار أو من الوديعة لأجل، وتتميز بأنها لصغار المدخرين.

ثانيا: التسجيل المحاسبي عند الإيداع

حتى يتمكن الزبون من فتح حساب للإيداع في البنك التجاري عليه أن يتمتع بالأهلية القانونية لذلك، كما عليهأن يقدم مبلغا رمزيا كمساهمة أولية لفتح الحساب، وتختلف قيمة الحد الأدنى لهذا المبلغ من بنك لآخر وعلى حسب نوع حساب الوديعة المراد فتحه؛ يتم فتح حساب الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الطريقتين، إما عن طريق الإيداع النقدي، أو عن طريق الإيداع بشيكات.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ

Xxx		)حـ/ الخزينة (الصندوق	Xxx	Xxx
	Xxx	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (العميل)		

1.الإيداع النقدي : يثبت المبلغ من قسيمة الإيداع في بطاقة العميل في الجانب الدائن وتثبت قسائم الإيداع جميعها في كشف العمليات، ومن كشف خلاصة الحركة اليومية يقوم القسم بتنظيم مستند مدين بإجمالي الإيداعات النقدية في حساب الخزينة وعلى الطرف الآخر تجعل الحسابات الجارية دائنة؛ يكون القيد في دفتر اليومية العامة كالتالي:[1]

2.الإيداع بشيكات:تفرز الشيكات المودعة إلى ما يلي:

- شيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك؛

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		)حـ/ الحساب الجارية الدائنة (العميل المسحوب عليه	Xxx	
	Xxx	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (العميل الساحب)		Xxx

- شيكات مسحوبة على عملاء في فروع البنك؛
- شيكات مسحوبة على بنوك أخرى.

1.2.الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك :[2]في هذه الحالة يكون الساحب (المستفيد من الإيداع) والمسحوب عليه (محرر الشيك) عملاء لنفس البنك ونفس الفرع؛ بعد التحقق من تواقيع ومعلومات الشيك وقسيمة الإيداع المقدمة من طرف العميل المسحوب عليه وإدخالها إلى الحسابات الجارية للساحبين بواسطة جهاز الكمبيوتر ترسل إلى قسم المحاسبة بعد ختمها في إطار الدورة المستندية للنظام المصرفي.

تثبت عملية الإيداع بالقيد التالي:

2.الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء في فروع البنك:[3] في هذه الحالة يكون الساحب عميلا للبنك والمسحوب
عليه عميلا لفرع آخر من فروعه، ومن خلال الكشوف المعدة والخاصة بالفروع يتم الإثبات في قسم الحسابات الجارية في دفتر اليومية والتي ترحل إلى دفتر الأستاذ مساعد الحسابات الجارية، يعد قسم الحسابات الجارية ملخص بعمليات الإيداع والمقاصة ويرسل منه نسخة لقسم المحاسبة العامة.

- يثبت ذلك بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx			Xxx	
	Xxx	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة(العميل حـ/ الفروع (فرع .....)		Xxx

3.2.الإيداع بشيكات مسحوبة على بنوك أخرى:[1] في هذه الحالة يكون الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة في مؤسسة النقد لإثبات هذه الشيكات، أي أن البنك لا يضيف قيمة الشيكات المقدمة إليه إلا بعد ظهور نتيجة المقاصة ومن ثم يتم إجراء القيود التالية:

-يتم تسجيل قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx			Xxx	
	Xxx	حـ/ شيكات للتحصيل حـ/أصحاب شيكات للتحصيل		Xxx

- ثم عند ظهور نتيجة المقاصة تثبت مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة فقط:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx			Xxx	
	Xxx	حـ/ غرفة المقاصة حـ/شيكات للتحصيل		Xxx

- تضاف قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx			Xxx	
	Xxx	حـ/أصحاب شيكات للتحصيل		Xxx
	Xxx	حـ/عمولة التحصيل (إن وجدت)		Xxx
	Xxx	حـ/الحسابات الجارية الدائنة (العميل)		Xxx

-تسجل وتثبت عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة إن وجدت:

- يتم الإيداع في حساب الودائع على اختلاف أنواعها نقدا أو بموجب شيكات مسحوبة على بنوك أخرى أو بموجب طلبات تحويل، وفي جميع الحالات يجعل حل الوديعة حسب نوعه دائنا أما الجانب المدين فهو الخزينة أو الحسابات الجاريةأوشيكات برسم التحصيل ويكون التسجيل المحاسبي كالآتي:[1]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		حـ/الخزينة (أو الحسابات الجارية أوشيكات برسم التحصيل)	Xxx	
	Xxx	حـ/الودائع لأجل		Xxx

ثالثا: التسجيل المحاسبي عند السحب والتحويل

Xxx		حـ/أصحاب شيكات للتحصيل	Xxx	
	Xxx	حـ/شيكات للتحصيل		Xxx

1.التسجيل المحاسبي عند السحب :عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بإذن دفع أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي يكون القيدكالتالي:

Xxx		حـ/الحسابات الجارية المدينة (العميل)	Xxx	
	Xxx	حـ/الخزينة (الصندوق)		Xxx

- يتم السحب من حساب الودائع على اختلاف أنواعها فيجعل حساب الوديعة مدينا وحساب الخزينة دائنا :[3]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		حـ/ودائع لأجل	Xxx	
	Xxx	حـ/الخزينة (الصندوق)		Xxx

2.التسجيل المحاسبي عند التحويل :[4]قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل وهنا يجب التفرقة بين نوعين من
التحويلات، تحويلات واردة إلى عملاء البنك، أو تحويلات صادرة من عملاء البنك.
1.2.تحويلات واردة إلى عملاء البنك :وقد تكون من عملاء في نفس البنك (نفس الفرع)، عملاء من فروع البنك،
عملاء بنوك أخرى، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

Xxx		حـ/الحسابات الجارية الدائنة (نفس البنك)	**Xxx**	
Xxx		أو حـ/الفروع (الفرع.....)	**Xxx**	
Xxx		أو حـ/البنوك الأخرى	**Xxx**	
	Xxx	حـ/الحسابات الجارية الدائنة (محول له)		**Xxx**

2.تحويلات صادرة من عملاء البنك: قد تكون لصالح كل من عملاء في نفس البنك)نفس الفرع(، عملاء من
فروع البنك، عملاء بنوك أخرى، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:[2]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		حـ/الحسابات الجارية الدائنة (محول)	Xxx	
	Xxx	حـ/الحسابات الجارية الدائنة (محول لهم في نفس البنك)		Xxx
	Xxx	أو حـ/الفروع (الفرع.....)		Xxx
	Xxx	أو حـ/البنوك الأخرى		Xxx

رابعا: إثبات الفوائد المدينة والعمولات

1. إثبات الفوائد: لا تدفع البنوك فوائد على الودائع تحت الطلب للمودعين كونهم يقومون بالسحب منها عند الحاجة وفي أي وقت مما يجعلها غير قابلة للاستغلال في عملية استثمارها في شكل قروض يمنحها البنك للغير، إلا أنها تدفع الفوائد على أرصدة حسابات الودائع لأجل كودائع التوفير، وتعتبر هذه الفوائد من وجهة نظر البنك مصروفا وتسجل عند احتسابها في نهاية كل فترة في الجانب المدين بالقيد التالي:[1]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx			**Xxx**	
	Xxx	حـ/الفوائد المدينة		
	Xxx	حـ/الحسابات الجارية الدائنة		**Xxx**

2.إثبات العمولات: يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصروفات من وجهة نظر البنك إيراد ومن ثم تكون دائنة ولهذا يفضل تسميتها عمولات تثبت بالقيد التالي:[2]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx			**Xxx**	
	Xxx	حـ/الحسابات الجارية الدائنة		
	Xxx	حـ/العمولات		**Xxx**

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لقسم القروض

أولا: ماهية القروض البنكية

1.تعريف القروض البنكية :

-القرض لغة هو من اقترض، واقترض من المصرف أي تسلف، أما بلغة الاقتصاد فيعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة؛[1]

-وحسب المادة 68 الفقرة 1من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان؛[2]

-كما تعرف على أنها عقد بين المصرف وأحد عملائه يسلم بمقتضاه الأول إلى الثاني نقودا على أن يلتزم العميل

بردها في الوقت المحدد مع فائدة متفق عليها؛[3]

-القرض هو عقد رسمي، يخضع تشغيله للقانون بصرامة، يمنح الدائن المالي ائتمانًا بمبلغ محدد، ويثق في الاستحقاق ومعدل الفائدة بالإضافة إلى شروط السداد.[4]

إذا فالقرض هو عملية مالية يقدم من خلالها البنك خدمات لزبائنه تتمثل في تزويدهم بالسيولة اللازمة، حيث

يضع البنك أي المقرض مبلغ مالي تحت تصرف الزبون أو المقترض بموجب عقد يتضمن كل من ضمانات منح القرض، المدة التي يلتزم فيها الزبون بتسديده، معدل الفائدة، طريقة التسديد.

2.أنواع القروض البنكية : تصنف القروض حسب عدة معايير إلى الأنواع التالية:[5]

1.2. من حيث المدة:

-سلف وقروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها ب 30 يوم وسنة؛

روض متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات؛

-سلف وقروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس سنوات.

2.2.من حيث غاياتها:

سلف وقروض إنتاجية وهي التي تخصص لتأسيس أو التوسع في مشاريع إنتاجية أو توفير السيولة لها، لممارسة نشاطها؛

-سلف وقروض تجارية وهي التي تهدف إلى تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية؛
-سلف وقروض استهلاكية تمنح للأفراد لتمويل حاجاتهم الاستهلاكية غير التجارية أو الصناعية.

3.2.من حيث الضمانات:

-سلف وقروض بدون ضمانات أي أن سمعة العميل ومركزه المالي على درجة عالية من الثقة؛

-سلف وقروض بضمانات شخصية أي بضمانة أشخاص معروفين لدى المصرف أولهم ضمانات لدى البنك؛
-سلف وقروض بضمانات عينية (بضائع، عقارات، آلات.... إلخ).

اختلفت تصنيفات القروض سالفة الذكر والمعايير التي صنفت على أساسها إلا أننا نجدها متعلقة ببعضها، فالمدة عنصر أساسي لأي قرض مهما كان نوعه وغاياته، والبنوك تستند في منحها للقروض على الضمانات التي يقدمها الزبون المقترض حتى تضمن استرجاع أموالها مهما بلغت مدة القرض ومهما كان الغرض منه.

خلاصة الفصل

تتميز حسابات الودائع في المحاسبة البنكية بطبيعتها الدائنة، حيث تصنف ضمن حسابات الخصوم. تشكل الودائع نسبة كبيرة من إجمالي المصادر المالية للبنك. بالمقابل، تتميز حسابات القروض بطبيعتها المدينة وتصنف في جانب الأصول. تعتبر القروض استخدامًا للأموال المودعة، وبالتالي، تختلف طبيعة حسابات الزبائن في المحاسبة البنكية عن طبيعتها في المحاسبة العامة.

تُعَد الودائع واحدة من أهم موارد المصارف التجارية، وتتنوع أنواعها وفقًا لحق المودع في سحب الأموال. فمنها الودائع الجارية، التي يحق للمودع سحبها في أي وقت، ومنها الودائع لأجل، حيث لا يحق للمودع سحب الأموال منها إلا بعد انتهاء فترة الإيداع. يسعى البنك جاهدًا لاستغلال هذه الأموال في تقديم القروض للعملاء بهدف تحقيق الأرباح، والتي تعتبر أساس وجوده. تختلف أنواع القروض حسب المدة (طويلة، قصيرة أو متوسطة الأجل)، وذلك وفقًا للمقترضين والأغراض التي تُستخدم فيها والضمانات المقدمة لها.

الفصل الثالث

التسجيل والمعالجة الحسابية

بالبنك الوطني الجزائري

وكالة مستغانم

الفصل الثالث: التسجيل والمعالجة الحسابية بالبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم

تمهيد:

تلعب البنوك دورًا مهمًا في المؤسسات التي تعمل على تمويل الاقتصاد ودعم التنمية الوطنية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اهتمت البنوك بتطوير منظومتها المصرفية وتوسيع نطاق عملياتها من أجل جمع الموارد المالية واستثمارها بكفاءة، وذلك باستخدام تقنيات حديثة لتقديم الخدمات والتحكم في العناصر الاقتصادية بهدف المساهمة في تحقيق برامج النمو الاقتصادي المختلفة.

من بين أهم وظائف البنوك المركزية يبرز البنك الوطني المركزي(BNA) ، حيث يلعب دورًا محوريًا في البنظام المصرفي والاقتصاد الوطني. يحتل البنك الوطني المركزي مكانة متقدمة في السياسات المالية والنقدية ويتولى المسؤولية في إدارة العملات والسيولة وتنظيم السوق المالية. كما يعمل على توفير الدعم الضروري للمؤسسات المالية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي من خلال رقابة ومتابعة الأنشطة المصرفية والمالية، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية واللوائح القانونية المعمول بها.

المبحث الاول: تقديم للبنك الوطني الجزائري -وكالة مستغانم-

إن محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري عموماً ووكالة مستغانم هي إحدى الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني وهي المصدر الرسمي الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، وبذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم البنك الوطني الجزائري-وكالة مستغانم «876" -من خلال الوظائف والأهداف والهيكل التنظيمي...[1].

المطلب الأول: لمحة تعريفية لوكالة BNA مستغانم

1. التعريف بالوكالة:

وكالات BNA هي مؤسسات مصرفية لها علاقة مباشرة مع العملاء، مهمتها تطبيق السياسة التجارية للبنك على مستوىالمناطق الجغرافية المختلفة و هناك 227 وكالة موزعة عبر التراب الوطني منها 31 وكالة رقمية تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال وكل وكالة لها رقم مخصص لها.
وكالة مستغانم رقم 876 هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم198 والتي تشرف على الوكالات البنكية التابعة لها وهي كالتالي:

-وكالة مستغانم رقم 876
-وكالة مستغانم رقم 871
-وكالة مستغانم رقم 878
-وكالة سعيدة رقم 724
-وكالة سيدي بلعباس رقم 773
-وكالة معسكر رقم 920
-وكالة المحمدية رقم 921
-وكالة سيق رقم 920
-وكالة تيارت رقم 540، رقم545،رقم 848.
-وكالة تيغنيف رقم 877.

يبلغ عدد الموظفين داخل الوكالةأكثر من20موظفا ينقسمون إلى مؤطرين،أعوان مصالح وحراس، يدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض أن يكون له مستوى متخصص في البنك، وله تجربة مهنية مقبولة ويعونه مدير فرعي ولا يختلف نشاطها عن باقي الوكالات البنكية الأخرى.

تمتاز وكالة مستغانم بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودةوتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية تقريباومنها إقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، استقبالالزبائن، وجعل الخدمات البنكية متاحة لجميع المواطنين.[1]

2.وظائف وكالةBNA- مستغانم:

تقوم الوكالةبوظائف ومهام متعددة وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافةإلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقاً للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفهامايلي:
-قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
-استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات؛
-عمليات الصرف والتجارة الخارجية؛
-القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل تسبيقات دون الضمانات؛
-استقبال التسديد نقداً.

3.أهدافوكالة BNA- مستغانم:

إن وكالة BNAمستغانم كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح واحتلال مكانة وكيان مرموقوسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وهذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة من وراءوظائفهانلخصها فيما يلي:
-تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار؛

-جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظاً على سمعتهم؛
-المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني.

4. تنظيم وكالة مستغانم:
يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

1.4. مصلحة الإدارة :تتكون من:

أ ـ المدير :وهو المسؤول الأول عن الوكالة وله مهام تتمثل في:
-السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة
-متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك.
-استقبال طلبات القرض ومناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.
-المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

ب ـ نائب المدير :وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

2.4. مصلحة الأمانة والإدارية :تقوم باستقبال على جميع المراسلات إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

3.4. مصلحة التجارة الخارجية :تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية. ومن أبرز هذه الوثائق نذكر:

أ ـ الوثائق المالية:ومن أهمها:

-الفاتورة الابتدائية(Facture Proforma) : هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع، وعند القيام بعملية التجزئة تتطلبالوثائق التالية:

•اسم وعنوان البائع،تاريخ وعنوان تلك المادة، الثروة المالية، نوعية المادة، اسم وعنوان المشتري، تاريختسديدالسلعةونوعيةالتسديد.

-الفاتورة التجارية(الرسمية) : وهي وثائق لها علاقة بعملية التجارة يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال للمستورد وصل الطلب ويتطلب إجباريا هذه الوثائق:

•اسم وعنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد، فضالات وزن تلك السلعة، مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد، نوعية السلعة.فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية إضافة إلى معلومات الفاتورةالرسمية

- **الفاتورة القنصلية(الفاتورة المستعملة):**وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع والتي تتم تحت مراقبة القنصلية.

ب ـ وثائق النقل:

-**النقل البحري Bill of Landing:** الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوربية ،فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري ، يتم بوصل إيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت إطلاق الباخرة.

-**النقل الجوي :** فإن النقل يتم عن طريق الطائرة، ومن أهم الوثائق هذا النقل «La lettre de transport»

-**النقل البري :**ويكون بوسائل النقل البريكوثيقة« La lettre devoitureinternat »وقد يتم بين حدود الدول.

4.4. مصلحة الصندوق: تقوم بخمس عمليات وهي:

-**عمليات الدفع:** من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق التجارية.

-**عمليات السحب :**من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص أخر أو من قبل البنك كالعمولات.

-**عمليات التحويل:** أي نقل المبالغ من حساب إلى حساب في نفس البنك أوإلى حساب بنكي أخر.

-**عمليات المقاصة والمحفظة:** تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني بالمقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها ويجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

-**إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة :** يقوم بها قسم اليوميات والإحصائيات والمراجعة من متابعةللعمليات المحاسبية للوكالة وأعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

5.4. مصلحة التعهدات: هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:[1]

-**قسم أمانة التعهدات :** تقوم بدراسة التعهدات وأنواعها ومتابعة تنفيذها وتسديدها.

-**قسم الشؤون القانونية والمنازعات :**تقوم بإشعار أصحابها بالقروض إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية الحسابات كما تقوم بفتح الحسابات الجدد للزبائن و تجميد حسابات أخرى.

-**تسيير الدراسات وتحليل الأخطاروالنشاط التجاري :** يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

المطلب الثاني: أنشطة وكالة مستغانم.

يمارس البنك الوطني الجزائري كل أنشطة بنك الودائع، مع تقديم الخدمات المالية للمؤسسات ومعالجة كل العمليات البنكية، الصرف والقرض في إطار التشريعات والقوانين البنكية المعمول بها، لاسيما:

-استقبال الودائع من الجمهور عن طريق الحساب أو غيره، تحت الطلب أو لأجل ،إصدار سندات الخزينة... الخ.

-تسديد واستقبال كل المدفوعات النقدية أو عن طريق : الشيك، التحويل، وضع تحت التصرف، رسائل القرض، الاعتماد بالتحويل عن بعد، وغيرها من العمليات البنكية.

-تنفيذ بوجود ضمان من البنك أو عدم وجوده، كل عمليات القرض لحساب منشآت مالية أخرى أو لحساب الدولة، وكذا توزيع كل الإعانات من الأموال العمومية ومراقبة استعمالها.

-تمويل بكل الطرق عمليات التجارة الخارجية.

-استقبال الودائع في شكل قيم وسندات.

-استقبال وتسديد كل الأوراق التجارية المسلمة للقبض أو للخصم : الكمبيالة، السند لأمر، الشيك، الفواتير والوثائق التجارية والمالية الأخرى.

-أداء دور وسيط لشراء واكتتاب أو بيع كل الأوراق العمومية، أسهم وسندات ، والمعادن الثمينة.

-معالجة كل عمليات الصرف نقدا أو لأجل ،وإبرام كل عقود القرض، السلفيات، الرهن، التبادل بالعملات الصعبة، مع احترام صارم للقوانين المعتمدة.

-تأمين خدمات الوكالة البنكية والمنشات الرسمية للقرض.

-إنشاء وتسيير المخازن العمومية.

هذا ويمكن للبنك أن يأخذ حصته من الفوائد والمشاركات في كل المؤسسات أو الشركات المحلية أو الأجنبية، التي لها أهداف متجانسة مع البنك ،وهكذا فإن البنك من خلال مختلف أجهزته التنظيمية يعالج وينفذ عددا كبيرا من العمليات البنكية، فإن معظم هذه العمليات يتم تنفيذها على مستوى الوكالات حيث فيها تقدم مختلفالخدمات عبر شبابيك البنك(فتح الحساب، إيداع ،سحب، تحويل...الخ) أضف إلى ذلك تعرض الوكالة لعملائها كل الخدمات التي تغطي التجارة الخارجية(تصدير و استيراد)وكذا تمويل المؤسسات(القروض المختلفة)، وعليه تتوزع العمليات في وكالات البنك الوطني الجزائري كالتالي:

1.عمليات الصندوق:تنحصر مهمتها الأساسية في استقبال الودائع النقدية والتحويلات التي تتم داخل البنك أو لحساب زبائنه مع ضمان تنفيذ كل المدفوعات، وتنقسم هذه المصلحة حسب صنف العمليات إلى عدة أقسام:

-قسم الشباك: ويتكفل باستقبال العملاء، استعلامهم، نصحهم،الأخذ بطلباتهم، فعلى مستوى الشباك تنَفذ عمليات الإيداع والسحب النقدي، تحرير الصكوك البنكية، الدفع بالتحويل عن بعد، استلام الشيكات أوالصكوك للقبض(فالمكان أو خارج المكان).

-**قسم التحويل** :وهو مكلف بتنفيذ مجمل أوامر التحويلOrdre de Virementالصادرة من الزبائن أوتنفيذ عمليات التحويل المرسلة لصالحهDébouclement.

-**قسم خاص بالإيرادات** : ويتكفل باستقبال وحفظ عند الاقتضاء كل المبالغ الخاصة بالمدفوعات في المكان والتي تم تظهيرها للبنك وكذا القيم المستوطنة في صناديق المقر...الخ.

-**قسم المقاصة والتحصيل** : وهو مكلف بتحصيل المبالغ المرسلة للقبض من الزبون عن طريق المقاصة أو عبر خدمات بنوك زميلة، كما يقوم القسم بمعالجة ومتابعة المبالغ المالية الغير مدفوعة.

-**قسم اليومية المحاسبية، الإحصاء والتأكد من الحسابات** : حيث يقوم هذا القسم بالتسجيل المحاسبي على أوراق لحالة الحساب أو التسجيل بتقنيات الكمبيوتر لكل الحسابات التي يمسكها الصندوق، مع ضرورة إرسال التسجيلات الخاصة باليومية المحاسبية إلى مديرية المحاسبة.

2.مصلحة التجارة الخارجية : تهتم هذه المصلحة أساسا بتنفيذ كل العمليات مع الخارج والمحققة من أولحساب زبائن البنك في إطار القوانين المعتمدة، بحيث تضمن تحويلات الزبائن واستقبال ما يرسلمن الخارجلصالحهم.وتتوزع مهام هذه المصلحة من خلال عدة أقسام،وهي كالتالي:

-**قسم التوطين والمصادقة** : ويتكفل هذا القسم بتسجيل كل العمليات والمعالجة مع الخارج ،بغرضالتأكد من مطابقتها للقواعد وأسعار الصرف المعمول بها.

-**قسم القرض المستندي** :وهو مكلف بتنفيذ مجمل العمليات المتعلقة بالقرض المستندي، فتح القرض المستنديouverture du crédit documentaire،استقبال وفحص الوثائق المرسلة من الخارج وكذاإعداد الإجراءات الشكلية لعمليات التحويل.

-**قسم تسليم الوثائق** :حيث يقوم هذا القسم باستقبال، تسجيل، فحص و مراجعة كل تسليمللوثائق remise documentaireالخاصة بالتجارة الخارجية.

-**القسم الخاص بالتبادل اليدوي و حسابات العملة الأجنبية** : و يتكفل بفتح و تسيير وكذا متابعةحسابات العملات الأجنبية بكل أنواعها، تحت الطلب أو لأجل،كما يهتم القسم بتنفيذ عمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية الأجنبية والمحققة من زبائن البنك، بالإضافة إلى التبادل اليدوي الخاصبشراء أو بيع العملات الصعبة وفق أسعار الصرف الجارية.

قسم التحويل والاستقبال:وهو يتكفل بعمليات التحويل التي يأمر بها الزبائن، والتي تتحقق طبقالقوانين مراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وكذا استقبال كل ما قد يرسله الطرف الأجنبي لصالحزبائن البنك.

-**قسم التنفيذ المالي للأسواق**: و يتكفل القسم بتنفيذ العمليات المتعلقة بالتنظيمات المالية للأسواق.

3.الالتزامات البنكية: حيث نجد في الوكالة البنكية، أمانة خاصة بالالتزامات و قسم خاص بدراسةالمخاطر، ويكمل هدفها الرئيسي في البحث عن زبائن ذات القدرات العالية و كذا مع كل العناصرالضرورية لتقييم وتحليل طلبات القرض لهؤلاء الزبائن، مع تنفيذ صارم للقرض كجمع الضمانات ومتابعة سير الالتزامات البنكية.

4.مصلحة أمانة الالتزامات :و هي تعتبر عضو تسييري و تنفيذي، إذ تقوم بربط و تنسيق كل المهاماالموكلةلمختلف الأقسام التي تشكلها :

-**قسم القضايا القانونية و المنازعات:** و تهتم بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالقانون و الملفات المتنازععنها.

-**قسم المالية:** ويعتبر أهم قسم في المصلحة، فهو يتكفل بمتابعة كل العمليات الخاصة بالتسبيقات،الضمانات، الكفالات، تسيير الصندوق، حسابات الودائع، إجراءات الاكتتاب لأوراق التعبئة.

- **قسم المحفظة:** ويتكفل بمعالجة مجمل عمليات المحفظة التجارية والمالية، اختبار الأوراق التجارية،تحصيل الأوراق المرسلة للخصم أو للقبض...الخ.

-**قسم دراسة و تحليل المخاطر Service d'étude d'analyse des risque** :إن هذا القسم غالبا ما يكونتابع لسلطة مدير الوكالة، و يتمثل دوره في تقدير فرص و طبيعة القرض و كذا تحديد مختلف المبالغالخاصة بخطوط القرض الممنوحة للزبائن.[1]

وعليه فالقسم يقوم بدراسة طلبات القرض، عمليات التجديد وتنظيم القروض وكذا متابعة باستمرارتطور حالة المؤسسات الممولة من قبل البنك.

-**قسم الإحصائيات :** و هو القسم الذي يتكفل بإعداد كل اللوائح و القوائم الإحصائية و المحاسبيةالخاصة بسير الالتزامات البنكية.

كما لال يفوتنا في آخر هذا المبحثأن نستعرض أهم المنتجات والخدمات التي تعرضها وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم:

-سندات الصندوق.

-ودائع لأجل بالدينار الجزائري و العملة الصعبة.

- حساب التوفير والادخار، البطاقات البنكية وبطاقات السحب(طور الانجاز).

-شيك بقيمة اسمية(منتوج جديد).

-تمويل الاستثمارات و تمويل الاستغلال.

-دليل خاص بالمستثمر الأجنبي.

- دليل خاص بالقروض الاستهلاكية (المرابحة).

-تمويل المؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لد عم و تنمية المقاولاتيةANADE)

-عمليات التجارة الخارجية.

-دليل للمصدر الجزائري.

- الشروط البنكية Les conditions bancaires

-أسعار الصرف.

المبحث الثاني:النظام المحاسبي فيالبنك الوطني الجزائري - وكالة مستغانم

بعد الاطلاع على أنشطة ومميزات بنك الوطني الجزائري بوكالة مستغانم ومناقشة هيكله التنظيمي، سنركز في هذا البحث على فهم النظام المحاسبي البنكي داخل الوكالة. سندرس عمليات المعالجة المحاسبية التي يقوم بها البنك فيما يتعلق بالودائع والقروض، وسنقدم تحليلاً لحسابات الزبائن في البنك. سيتم توفير المساعدة المطلوبة من قبل الموظفين داخل الوكالة لإثراء هذا البحث.

المطلب الأول: المستندات المحاسبية والقوائم المعالجة البنكية التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري(وكالة مستغانم)

إن البنك الوطني الجزائري BNA يعتمد على مجموعة من المستندات المحاسبية والقوائم المالية التي يمسكها وفق القوانينوالتشريعاتالجزائرية،نحاولمنخلالهذاالبحثالتطرقلمجموعةمنالقوائمالماليةوالمستندات المحاسبية وغيرها.

1. مدونة الحسابات البنكية:

تتألف مدونة الحسابات البنكية من الأصناف التالية:[1]

✓ **الصنف01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، حيث أنهاتشملعملياتالخزينةعلىالخصوصالسلفياتوالاقتراضاتوالعمليات علىسبيلالأمانةالمنجزةفيالسوق النقدية.

وفيما يخص العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومركزالصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولة والإقليمية.

✓ **الصنف02: حسابات العمليات مع الزبائن**

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم، حيث تشملالقروض للزبائن على كلالقروضالممنوحةللزبائن بغضالنظرعنآجالاستحقاقها، أمافيمايخص حساباتالزبائن تتضمن على مجملالموارد الملتقات منالزبائن كالودائع تحتالأجل، قسائم الصندوق، .....الخ

وتستثنى من هذا الصندوق الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

✓ **الصنف 03: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية**

زيادة على العمليات المتعلقة بمحافظة الأوراق المالية تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية، حيث أنها تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار، كما يضم هذا الصندوق عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

✓ **الصنف 04: القيم الثابتة**

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجاز بسيط.

- **الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة**

تجمع في الحسابات هذا الصنف مجموعة وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت التصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة ومستمرة.

كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، ونتيجة السنة المالية.

- **الصنف 06: الأعباء**

تسجل الحسابات هذا الصنف جمع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على الأعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات المؤونات والأعباء وخسائر القيمة، كما أنه تظهر في هذا الصنف مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة وكذلك تظهر أخيرا العناصر غير العادية، والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

- **الصنف 07: النواتج**

تشمل حسابات هذا الصنف على المجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، وزيادة على النواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحض تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

ويتم التمييز بين نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وكذا حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات.كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية – النواتج.

- **الصنف 09: خارج الميزانية**

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقّات، ويتم التمييز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، وفي هذا السياق تم تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والضمان والالتزامات على الأوراق المالية الأخرى بالعملات الصعبة.

وقد تم إصدار النظام رقم 09-05 ليحل محل القانون 92-08 الصادر بتاريخ 17/11/1992 المتضمن المخطط المحاسبي البنكي، ويختلف عنه في عدد مجموعات الحسابات إذ ألغى القانون الجديد المجموعة الثامنة الخاصة بالنتائج بحيث اختصرها في حساب واحد في مجموعة رؤوس الأموال، كما أضاف إلى القوائم المالية جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال. ووفقا لهذا التصنيف نلاحظ وجود اختلاف بين مدونة حسابات البنك ومدونة الحسابات القياسية التي تخص المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(17):الفرق بين مدونة الحسابات القياسية والبنكية

أصنافالحساباتالمالية(القياسية)	أصنافالحسابات البنكية
الصنف(1):حساباترؤوسالأموال	**الصنف(5):**الاموالالخاصةوالعناصر المماثلة
الصنف(3):حسابات المخزوناتوالمنتوجاتقيدالتنفيذ	/
الصنف(4):حساباتالغير	**الصنف(2):**حساباتالعملياتمعالزبائن **الصنف(3):**حساباتالأوراقالمالية وحساباتالتسوية
الصنف(5):الحساباتالمالية	**الصنف(1):**عملياتالخزينةوعملياتما بينالمصارف
الصنف(6):حساباتالأعباء	**الصنف(6):**حساباتالأعباء
الصنف(7):حساباتالمنتوجات	**الصنف(7):**حساباتالمنتوجات
/	**الصنف(9):**حساباتخارجالميزانية

المصدر: بلقاسم بن خليفة، محاضرة بعنوان مدخل المحاسبة الخاصة، مقياس المحاسبة القطاعية، قسم المحاسبة المالية، جامعة الشهيد حمه لخضر ولاية الوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019.

المبحث الثاالث: المعالجة المحاسبية للعمليات التي تمارس في بعض أقسام الوكالة

تحدث الكثير من العمليات المحاسبية في مختلف أقسام الوكالة ولكن قمنا بتطبيق التسجيل المحاسبي للعمليات والخدمات الأكثر شيوعا والتي يحتاجها الزبائن بكثرة خاصة في أقسام الحسابات الجارية والودائع والقروض، وسنحاول في هذا المبحث تقديم الحسابات المتعلقة بها في مدونة الحسابات البنكية، تطبيق المعالجة المحاسبية

لبعض أنواع هاته الودائع والقروض في هذا البنك وذلك بمساعدة مقدمة من قبل وكالة البنك في مستغانم.

المطلب الأول: الحسابات المتعلقة بالودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري:

1.الحسابات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي للودائع (حـ/22 في البنك الوطني الجزائري:

بعد زيارتنا وكالة البنك في مستغانم قدم لنا المحاسب الحسابات التي تستعمل في المعالجة المحاسبية للودائع كما يوضحها الجدول الموالي والتي اعتمدنا عليها في دراستنا التطبيقية.

الجدول رقم(21):الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للودائع (حـ/22)في البنك الوطني

اسم الحساب	رقم الحساب
حـ/ الحساب الجاري للعميل	22
-الأجراء؛	220200
-التجار والمهن الحرة.	220300
حـ/ للصندوق	100010
حـ/ الفوائد	60277
حـ/ الودائع لأجل	22
-أذونات الصندوق؛	220115
-ودائع لأجل.	220260
حـ/ ودائع تحت الطلب	22
- ودائع التوفير	22260

المصدر: من إعداد الطالبين

2. الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للقروض (ح/20) في البنك الوطني الجزائري:

قدم لنا المحاسب حسابات القروض التي يوضحها الجدول أدناه والتي اعتمدنا عليها في دراستنا التطبيقية.

الجدول رقم(21):الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للقروض (حـ/20) في البنك

اسم الحساب	رقم الحساب
حـ/ الحساب الجاري للعميل	22
-الأجراء؛	220200
-التجار والمهن الحرة.	220300
حـ/ الصندوق	100010
حـ/ الفوائد	70207
حـ/ القروض الاستثمارية	2252
-قرض متوسط الأجل،	22521
-قرض طويل الأجل.	22522
حـ/ القروض العقارية	22514

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات خاصة بالودائع البنكية:

سنتناول في هذا المطلب المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم (876) وذلك وفق مساعدة مقدمة من محاسب البنك.

1. إجراءات فتح حساب بنكي لدى البنك الوطني الجزائري:

1.1. من قبل شخص طبيعي:

يتكون ملف فتح حساب بنكي في البنك الوطني الجزائري من قبل شخص طبيعي من الوثائق التالية:

أ) **في حالة ما إذا كان الشخص الطبيعي أجير:** يتكون الملف من الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد؛
- بطاقة إقامة؛
-شهادة ميلاد؛
-رقم التعريف الضريبي؛
-بطاقة إقامة؛
-شهادة عمل
-صورة طبق الأصل عن الهوية الوطنية؛
- السجل التجاري؛
-رقم التعريف الإحصائي؛
-صورة طبق الأصل عن الهوية الوطنية

ب) في حالة ما إذا كان الشخص الطبيعي تاجر:

2.1. إجراءات فتح حساب بنكي من قبل شخص معنوي:

يتكون ملف فتح حساب بنكي في البنك الوطني الجزائري من قبل شخص معنوي من الوثائق التالية:

-رقم التعريف الإحصائي؛ -القانون التأسيسي للشركة؛

-بطاقة إقامة؛ -boil

-صورة طبق الأصل عن الهوية الوطنية؛ -شهادة ميلاد؛

-رقم التعريف الضريبي -السجل التجاري؛

2. المعالجة المحاسبية لمجموعة من عمليات الإيداع:

حالة العملية 01:

في تاريخ 2023-05-04 أودع العميل X (شخص طبيعي) مبلغ 20.000 دج في حسابه الجاري (وديعة تحت الطلب) بالبنك نقدا. تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

مدين	دائن	2023/05/04	مدين	دائن
100010		حـ/ الصندوق	20.000	
	22200	X حـ/ الحساب الجاري للعميل		20.000
		الإيداع النقدي في الحساب الجاري للعميل		

حالة العملية 02:

في تاريخ 2023-05-05 قدم العميل Aشيك بقيمة 500.000 دج مسحوب على العميل Bالذي لديه حساب بنفسالوكالة (تحويل داخلي وارد)، وطلب تحويل المبلغ إلى حسابه الجاري.تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

مدين	دائن	2023/05/05	مدين	دائن
222001		Bحـ/ الحساب الجاري للعميل	500.000	
	222002	Aحـ/ الحساب الجاري للعميل		500.000
		إيداع بشيكات داخلية (جملة التحويلات الداخلية)		

حالة العملية 03:

بتاريخ 01-03-2022 قام البنك بفتح وديعة لأجل للعميل T بمبلغ قدره 150.000 دج تستحق بعد 07 أشهر بحيث قدم العميل المبلغ نقدا، واتفق مع البنك على سحب رصيده نقدا بتاريخ الاستحقاق.

علما أن سعر الفائدة المعمول به في البنك هو (1٪ مدة الإيداع أقل من سنة.)

بما أن الوديعة لأجل فلا يحق للمودع سحبها إلا بعد انقضاء مدة الإيداع المقدرة بـ 07 أشهر، وبتاريخ 30-09-2022.

بجمع الفوائد الممنوحة على الوديعة طيلة فترة إيداع ((150.000دج × 0.01) ×12/7) ويضيفها إلى

2022/03/01				
100010		حـ/الصندوق	150.000	150.000
22200		حـ/ الحساب الجاري للعميل		
		دفع مساهمة العميل		
2022/03/01				
22200		حـ/الحساب الجاري للعميل	150.000	150.000
	22260	حـ/ حسابات الودائع لأجل		
		إيداع (فتح) وديعة لأجل		
2022/09/30				
60207		حـ/الفوائد المدينة	875	875
	22260	حـ/ حسابات الودائع لأجل		
		إثبات الفوائد على الوديعة لأجل		
2022/09/30				
22260		حـ/ حسابات الودائع لأجل	150.000	150875
60207		حـ/ الفوائد المدينة	875	
	22200	حـ/ الحساب الجاري للعميل		
		تحويل الوديعة إلى الحساب الجاري للعميل		
//				
22200		حـ/ الحساب الجاري للعميل	150.875	150.875
	100010	حـ/الصندوق		
		سحب الوديعة لأجل مع الفوائد المترتبة عنها		

حساب العميل، ليقوم هذا الأخير بسحب مبلغ الوديعة والفائدة معا وتعالج العملية محاسبيا كما يلي:

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري

سنتناول في هذا الفرع المعالجة المحاسبية لبعض أنواع القروض في البنك الوطني الجزائري وذلك وفق مساعدة مقدمة من محاسب البنك.

المعالجة المحاسبية لقرض مدعم من طرف الدولة (التمويل الثلاثي)

شخص يريد الحصول على قرض مدعم من قبل الدولة (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade) من أجل تمويل مشروع استثماري متمثل في فتح عيادة بيطرية، وقد استفاد من صيغة التمويل الثلاثي:

1. ما هو قرض "أناد":

قرض "أناد" هو قرض متوسط المدى مخصص لتمويل مشاريع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب أصحاب المشاريع في إطار جهاز "أناد". يمكن أن تصل تكلفة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار.[1]

2. الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري:

1.2. فتح الحساب الجاري :تمثلت الوثائق اللازمة لفتح هذا الحساب في:

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها؛ - شهادة الإقامة؛- سجل تجاري أو شهادة معتمدة أو بطاقة الحرفي مصادق عليها؛- بطاقة جبائية مصادق عليها؛ -المساهمة الشخصية.

2.2. تقدير قيمة المساهمة الشخصية:[2]

تختلف المساهمة الشخصية من مستثمر إلى آخر حسب حالة المستثمر ومنطقة الاستثمار فتكون 5% بالنسبة للطلبة حاملي الأفكار والشباب البطّال حاملي المشاريع، أما بالنسبة بالنسبة لأصحاب المشاريع الآخرين فالمساهمةالشخصية تكون بنسبة 15 % من مبلغ الاستثمار، وعندما يتم تنفيذ المشاريع في مناطق خاصة، تكون المساهمة الشخصية بنسبة 12 % من مبلغ الاستثمار، أما عندما يتم تنفيذ المشاريع في مناطق الجنوب فتكون المساهمة الشخصية بنسبة 10 % من مبلغ الاستثمار. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(22):تقدير قيمة المساهمة الشخصية

القرض البنكي	القروض غير المأجورة	المساهمة الشخصية	الاستثمار
% 70	% 25	% 05	الطلبة حاملي الأفكار والشباب البطّال حاملي المشاريع

أصحاب المشاريع الآخرين	% 15	% 15	% 70
المشاريع في مناطق خاصة	% 12	% 18	% 70
المشاريع في مناطق الجنوب	% 10	% 20	% 70

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية https://promoteur.anade.dz

3.2. تنفيذ القرض البنكي:

-طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)، والمساهمة الشخصية للشخص في المشروع، والإعانة التي يمنحها صندوق

الوكالة (Anade)، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض؛

-يجب على الشاب المستثمر الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهمفيه؛

-لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلى بعد موافقة

البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض؛

-كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات

المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

بعد دراسة وقبول الملف تمنح الموافقة النهائية يستكمل الملف بالوثائق التالية:

-صب القروض الغير المأجورة (PNR) ؛

-دفع مبلغ المساهمة الشخصية؛

-عقد الانخراط في صندوق الضمان لمدة القرض البنكي كلها؛

-أمر بسحب الصكوك صادر عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade؛

-نسخة مصادق عليها من قرار منح الامتيازات لمرحلة الإنجاز للتأسيس أو للتوسيع؛

-نسخة مصادق عليها من دفتر الشروع.

4.2. مدة القرض البنكي:تحدد مدة القرض المدعم من طرف الدولة بـ 6 سنوات و6 أشهر، يبدأ المقترض بالتسديد بعد سنة ونصف (18 شهرا) من حصوله على القرض على أقساط يحددها البنك لمدة 5سنوات، فيما تتحمل الدولة معدل فائدة القرض المقدرة بـ6,25% كون هذه القروض مدعمة 100%في إطار ضمان الاستفادة التامة من مشاريع دعم الشباب. ولما يحصل الزبون على الموافقة البنكية يأخذها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التي بدورها تقوم بإعداد اتفاقية القرض ودفتر الأعباء.

5.2. الضمانات :هناك ضمانات تطلبها وكالة البنك قبل منح القرض للزبون وتعتبر الضمانات آخرالاعتبارات التي يلجأ إليها كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون

وسمعته وكذلكالغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كتعثر المقترض عند السداد أو عدم وفائه بالتزاماته.

3. المعالجة المحاسبية:

تبلغ قيمة مشروع العيادة البيطرية الذي يريد العميل فتحه 2.164.560 دج، وافق البنك على منحه القرض بنفس

القيمة بتاريخ 2020/04/25 وبمعدل فائدة 6.25%، مدة القرض كانت 6 سنوات و6 أشهر، أما التسديد فكان بطريقة نصف سنوية (كل 6 أشهر) وبأقساط ثابتة حيث تستحق الدفعة الأولى بتاريخ

2021/10/26 مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأيام فياحتساب الفوائد.

تقدر قيمة المساهمة الشخصية في القرض ومساهمة كل من وكالة ANADEومساهمة البنك الوطني

الجدول رقم(23):حساب المساهمة الشخصية للعميل

الجزائري كالتالي:

البيان	نسبة المساهمة	القيمة (دج)
المساهمة الشخصية	% 05	108.228
القروض غير المأجورة	% 25	541.140
القروض البنكية	% 70	1.515.192
المجموع	% 100	2.164.560

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (22)

بما أن العميل سيسدد القرض بعد 18 شهرا (سنة ونصف) من منحه الدعم فالمدة المتبقية للقرض هي**(6 سنوات ونصف - سنة ونصف= 5سنوات)** و منه يكون عدد الدفعات هو (5سنوات × 2 دفعات في العام الواحد= 10دفعات في 5سنوات)

يبقى استهلاك القرض (القسط الثابت) ثابتا طول مدة القرض ويحسب كالتالي:**استهلاك القرض = أصل القرض**

÷ عدد الدفعات أي (2.164.560 دج / 10 = 216.456 دج).

أما بالنسبة للفوائد فتتحمل قيمتها الوكالة.

تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

2020/04/25				
100010		حـ/الصندوق	108.228	
	220300	حـ/ الحساب الجاري للعميل		108.228
		دفع مساهمة العميل		
//				
373003		ANADE حـ/ مساهمة	541.140	
	220300	حـ/ الحساب الجاري للعميل		541.140
		لحساب العميلANADEتحويل مساهمة		
//				
20521		حـ/ القرض	1.515.192	
	220300	حـ/ الحساب الجاري للعميل		1.515.192
		مساهمة البنك		
//				
220300		حـ/ الحساب الجاري للعميل	2.164.560	
	200055	حـ/ شيك بنكي خاص		2.164.560
		سحب قيمة القرض باسم المورد		
2021/10/26				
220300		حـ/ الحساب الجاري للعميل	216.456	
	20521	حـ/قرض بنكي		216.456
		تسديد القرض		

ثالثا: المعالجة المحاسبية لقرض استثماري

شخص يريد الحصول على قرض من أجل إكمال تمويل مشروعه المتمثل في فتح ملبنة، ومن أجل ذلك قدم هذا

الأخير مجموعة من الضمانات تتمثل في:
-الرهن الحيازي لمقر إقامة الشركة؛- الرهن العقاري لقطعة الأرض؛- تأمين العتاد.

1.الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري: يتكون ملف طلب القرض مما يلي:
-**الملف الإداري** :يتكون مما يلي:
-طلب خطي يتطلب طبيعة القرض؛
-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛

-شهادة الميلاد وشهادة الإقامة.
-**الملف القانوني**:تكون من:
-نسخة من السجل التجاري وأخرى من القانون التأسيسي؛
-شهادة من التأمينات؛
-وثيقة تثبت ملكية الأرض (عقد الملكية)؛
-كفالة العميل للبنك؛
-رخصة من مصلحة حماية البيئة؛
-وثائق و فواتير شراء التجهيزات (التي اشتراها المقترض قبل طلب القرض).
-**الملف التقني**:الدراسة التقنية للمشروع وثلاث ميزانيات تقديرية تعكس المشروع.

2.المعالجة المحاسبية:
منح البنك للعميل القرض الذي يريد الحصول عليه لإكمال مشروعه بقيمة 36.707.000 دج بتاريخ 2018/07/01، مدة القرض 7 سنوات مع التسديد على دفعات نصف سنوية وبأقساط ثابتة حيث تستحق الدفعة الأولى بتاريخ 2018/12/31 وبمعدل فائدة 5,25% متضمن الرسم على القيمة المضافة. مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأيام في احتساب الفوائد؛ وبما أن العميل سيسدد القرض بطريقة فصلية كل 6 أشهر فإن عدد الدفعات هو : **(7 سنوات × 2 دفعتين في العام الواحد= 14دفعة في 7 سنوات)**.
استهلاك القرض = 36.707.000 دج / 14 = 2.621.928,5714 دج.
تأخذ شروط القرض بعين الإعتبار عدد الأيام في حساب الفائدة، حيث من تاريخ استلام القرض 2018/07/01 إلى تاريخ استحقاق الدفعة الأولى 2018/12/31 يوجد 180 يوم (31+31+30+31+30+31)ومنه:
مبلغ الفائدة = 36.707.000 دج × 5,25% × (360/180) = 963.558,75 دج؛
الرسم على القيمة المضافة = 963.558,75 دج × 19% = 183076,1625 دج؛
قيمة الدفعة = 2.621.928,5714 دج + 963.558,75 دج + 183076,1625 دج = 3768563,4839 دج.

2018/07/01

20521		حـ/قرض استثماري	36.707.000	36.707.000
	220300	حـ/ حساب جارية للعميل		
		منح القرض		
//				
220300		حـ/ حساب جارية للعميل	36.707.000	36.707.000
	0055	حـ/ صك بنكي خاص		
		سحب قيمة القرض باسم المورد		
2018/12/31				
220300		حـ/ حساب جاري العميل	3.768.563,4839	2.621.928,5714
	20521	حـ/القرض استثماري		963.558,75
	70277	حـ/الفوائد		183076,1625
	3410064	حـ/الرسم على القيمة المضافة		
		تسديد القرض		

ملاحظة :يعالج القرض سواءا كان بضمان أو بدون ضمان في البنك الوطني الجزائري بنفس الطريقة، حيث يبقى خطاب الضمان وثيقة لدى البنك تستعملها في حالة لم يوفي العميل مبلغ القرض.

إذا لم يتمكن العميل من تسديد الدفعة الثانية للقرض، في هذه الحالة يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

القيمة المتبقية من القرض = 36.707.000 دج - 2.621.928,5714 = 34.085.071,4268 دج

الفائدة في 2019/06/30 = 34.085.071,4268 دج × 5,25% × (360/182) = 904.674,6041 دج

الرسم على القيمة المضافة = 904.674,6041 دج × 19% = 171.888,1747 دج

قيمة الدفعة = 34.085.071,4268 دج + 904.674,6041 دج + 171.888,1747 دج = 35.161.634,2057دج.

مدين	دائن	2020/06/04	مدين	دائن
701		حـ/ عدم المدفوعات	35.161.634,2057	
	20521	حـ/ القرض الاستثماري		35.161.634,2057

ملاحظة: عند التسديد يلغى القيد السابق، ويثبت قيد التسديد.

خلاصة الفصل:

يعد البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك المتواجدة في النظام المصرفي الجزائري، و لقد شهد عدة تغيرات
وإصلاحات منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، الغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره
الأساسي، وإتباع ديناميكية جديدة في ممارسته لمختلف الأنشطة خاصة فيما يتعلق بجذب العملاء وتحسين الخدماتالمقدمة إليهم لكسب رضاهم وتلبية حاجياتهم (تدشين وكالات جديدة، الرقمنة، استخدام أحدث تقنيات الإعلام الآلي، الدفع الإلكتروني....الخ)؛ ويمنح البنك الوطنيالجزائري صيغ مختلفة من القروض للأفراد والمؤسسات ويقدم لهم تسهيلات مالية ليساعدهم في تحقيق غاياتهمومشاريعهم، كما أنه يتيح لزبائنه فتح حسابات ودائع وفق صيغ مختلفة لادخار أموالهم وحمايتها والمحافظة عليها.

الخاتمة:

مع التقدم الهائل والمتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي في تكنولوجيا المعلومات، تطورت نظم المعالجة المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير. وقد أدى هذا التطور إلى ضرورة اعتماد نظام محاسبي حديث يتوافق مع التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. وتعتبر هذه العملية الوظيفية ضرورية وحاسمة لضمان سلامة النظام المصرفي وثقة الأفراد في جميع الأطراف المعنية.

ومن الدروس التي تستخلص من المعلومات السابقة هو أن المحاسبة تعد أداة إدارية هامة وفعالة. فنجاح واستمرارية الأنشطة المصرفية بشكل عام يعتمد على مدى تطبيق مبادئ المحاسبة والامتثال للقواعد المحاسبية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المحاسبة دورًا حيويًا في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية في البنوك. ولذلك، فإن البنوك والمؤسسات المالية تولي اهتمامًا كبيرًا لتطوير النظام المحاسبي الخاص بها، بما في ذلك الإدارة المحاسبية الداخلية والتقارير المالية وتحليل الحسابات، وذلك بهدف تحسين الأداء المالي وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

بشكل عام، يمكن القول أن النظام المحاسبي البنكي يعتبر جزءًا أساسيًا من النظام المصرفي والذي يتطلب الالتزام بمجموعة من الإجراءات والمعايير المحاسبية الدقيقة. ينبغي أن يتم تطوير هذا النظام بناءً على تطورات مجال المعلومات

في نهاية البحث، تم التركيز على التحولات الحاصلة في البنك الوطني الجزائري وأهمية التحسينات التي تم تطبيقها في العمليات المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية. تم تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها وكالة البنك في مستغانم فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية في العمليات المالية التي تتعامل مع العملاء، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة الإيداع والاقتراض داخل أقسام البنك. تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل مدى توافق هذه العمليات مع النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج وتأكيد صحة الفرضيات، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المستقبلية للدراسات المقبلة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم تطبيق البحث على النظام المحاسبي في البنك الوطني الجزائري لتحليل العمليات المالية المتعلقة بالمؤسسة البنكية والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية المحاسبية. وأظهرت الدراسة أن هناك تحديات تتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنك الوطني الجزائري وأنها تحتاج إلى تعزيز

وتحسين، خاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة البنكية ومتطلباتها. تم الكشف أيضًا عن أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الثقة والشفافية في النظام المصرفي وزيادة الثقة بين البنوك والعملاء.

الفرضية الثانية : أظهرت الدراسة الثانية أن النظام المحاسبي البنكي في البنك الوطني الجزائري يحتاج إلى تحسين في مجالات مختلفة، ولا يلبي بشكل كامل متطلبات الدفتر الأول للمعايير المحاسبية الدولية. توضح الدراسة أيضًا أن هناك تحديات أخرى تتعلق بالتكنولوجيا والإدارة والسياسات الاستراتيجية التي يجب معالجتها. ومن الجدير بالذكر أن إدخال تقنيات الإعلام الآلي وتنظيم واجهة النظام المحاسبي البنكي سيكون له تأثير إيجابي على تحسين الأداء وتعزيز التقارير المالية في البنك الوطني الجزائري.

النتائج:

من خلال الدراسة الشاملة للحقائق من وجهة نظر الاقتصاد العالمي، يظهر أن النقد الإلكتروني قد أصبح ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث. يعزى تبني هذا النظام المالي الجديد إلى العديد من الفوائد والتحسينات التي يقدمها في البنية التحتية للشبكة المصرفية وعمليات الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التطور التكنولوجي الحديث استخدام واجهات المستخدم المبتكرة لأجهزة الحواسيب لتنفيذ عمليات المحاسبة وتسيير الأمور المالية والمصرفية بكفاءة أعلى. تعتبر المعالجة البنكية عبر أنظمة الحاسوب المبرمجة على أجهزة الكمبيوتر واحدة من أهم الخطوات التقنية التي تساهم في تيسير إجراءات التداول المالي وإدارة القرارات المصرفية. وتتمثل أهمية اعتماد مبادئ المعالجة البنكية في ضمان استمرارية وثبات أنظمة المعلومات المصرفية والمالية، وضمان سلامة وجودة البيانات وتحقيق الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن تطوير تقنيات الإعلام الآلي وتوفير واجهات مستخدم سهلة الاستخدام لتحسين تجربة المستخدمين. هذا ما يتماشى مع توجهات التطور والابتكار في قطاع التكنولوجيا المصرفية والمالية، حسبما ينص على ذلك المرسوم الرئاسي رقم 09-04 الصادر في 23 يوليو 2009، الذي ينظم معايير الحسابات البنكية والقواعد الفنية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

التوصيات:

- يتعين تحسين جودة التعليم العالي والتدريب في مجال البنوك من خلال تعزيز العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني للبنوك.
- يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والبنوك لتطوير برامج تدريبية وتنمية مهارات العاملين في قطاع البنوك.
- ينبغي أن تركز الجهود على تطوير معايير ومقاييس تعليمية للمصارف البنكية وتكوين هيئات تدريبية متخصصة لتطوير المعرفة والمهارات في هذا المجال.
- يجب تشجيع البحث العلمي في مجال البنوك وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات المالية لنقل المعرفة والابتكارات إلى قطاع البنوك.

- ينبغي تعزيز الوعي والتثقيف المالي لدى الطلاب والمجتمع بشكل عام من خلال تضمين مفاهيم ومهارات مالية في المناهج التعليمية.
- يجب تعزيز الشراكة بين البنوك والجامعات من خلال إنشاء برامج تبادل وتعاون لتوفير فرص تعليمية وتدريبية عملية للطلاب في البنوك.
- يتطلب الأمر تحديث المناهج الدراسية لتتناسب مع احتياجات سوق العمل في قطاع البنوك وتعزيز الربط بين النظريات والتطبيقات العملية في هذا المجال.

أفاق الدراسة:

- ينبغي دراسة أهمية استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إدارة الجهود المبذولة في هذا البحث، حيث أننا نبحث في كيفية تحقيق الدقة، ولكن من الملاحظ أن هناك جوانب أخرى يمكن استكشافها من خلال استخدام التكنولوجيا في جمع البيانات، لتحليلها وبحثها بطرق جديدة، واستنتاجاتها قد تكون مفيدة لأبحاث أخرى.
- ينبغي دراسة دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير النظام المصرفي في البلاد، حيث يمكن أن تكون للتكنولوجيا دور فعال في تحسين النظام المصرفي في البلاد، وذلك من خلال تعزيز التطوير التكنولوجي في البنوك.
- ينبغي أن يتم دراسة محاسبة القطاع البنكي من منظور المعايير المحاسبية الدولية، حيث يعد تطبيق هذه المعايير في قطاع البنوك مهمًا لتحقيق الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.
- يمكن اقتراح دراسة دور التعليم والتدريب في تطوير النظام المصرفي، حيث يعد التعليم والتدريب السليم للعاملين في البنوك عاملًا مهمًا في تحقيق التحسين والتطور في القطاع المصرفي.
- ينبغي دراسة التحديات التي تواجه البنوك في تطبيق التكنولوجيا المالية الجديدة، مثل العملات الرقمية وتقنية سلسلة الكتل، وكيف يمكن للبنوك التكيف مع هذه التحولات والاستفادة منها في خدماتها المصرفية.
- يمكن اقتراح دراسة تأثير الابتكارات المالية التقنية على تحقيق المزيد من المالية المستدامة والشمول المالي في البلاد.

قائمة المصادر والمراجع:

I.المراجع باللغة العربية

أ) الكتب:

1- يوسف عبده راشد الرباعي، فضل محمد السميري، خالد محمد عايض الهيثمي، البنوك التجارية، الطبعة الأولى، وزارةالتعليم الفني والتدريب المهني، 2011.

2- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية - المحلية و الدولية -، الطبعة الأولى، دار وائلللنشر، عمان - الأردن، 2006.

3- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائلللنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008.

4- علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، كلية التجارة، الجامعةالإسلامية، غزة- فلسطين، 2013-2014.

5- كمال عبد السلام، محاسبة البنوك التجارية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة-مصر، 1991.

6- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الطبعةالثانية 2014.

7- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

8- جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

9- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2004.

10- رضوانمحمد العناتي،مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2000.

11- عاطف الأخرس، محاسبة المنشآت الخاصة، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

12- عبد الناصر حميدان، دراسات في المحاسبة المالية الخاصة، الطبعة الأولى، مؤسسة آلاءللطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1996.

13- نور الدينعسلي،مطبوعةفيمقياس المحاسبة المالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعةمحمدبوضياف، ولاية المسيلة، الجزائر،2017-2018.

14- فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دارالبازوري، عمان، الأردن،1996.

15- سالم محمد بفقير، المحاسبة في المنشئات المالية، الجزء الأول، مطبعة وحدين الحديثة، الطبعة الأولى، مصر، 2014.

16- المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، ط 01، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2015، ص71.

ب) الرسائل الجامعية:

17- سليماني العيد، تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2016-2017.

18- دناقير حميدة، الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي المالي scf، مذكرة ماسترأكاديمي، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2014-2015.

19- دوبة حفصة أسماء، محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر أكاديمي،تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر، 2017-2018.

20- قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة ماستر أكاديمي،تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2014- 2015.

21- توفيق زرمان، فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2005-2006.

22- سهيلة دريش، ضاوية تاتي، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي scf، مذكرةماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي– الجزائر، 2017-2018.

23- بلعباس ماريا، تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراساتمحاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2013-2014.

24- رميطة عبد الحليم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية، مذكرة ماستر أكاديمي،تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2014-2015.

25- محسن بلقاسم، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

26- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه،العلومالاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، 2013-2014.

27- خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقيةالبيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط،عمان-الأردن، 2010-2011.

28- عبد المالك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصصمحاسبة وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر، 2012-2013.
29- لبنا زنايجي، دور التسويق البنكي في تحسين العلاقة مع الزبون، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسويق الخدمات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر، 2016-2017.
30- سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي،التخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر، 2011-2012.
31- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قراراتالاستثمار، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
32- خيف عبلة، المحاسبة البنكية كأداة رقابة في البنوك التجارية،مذكرة ماستر أكاديمي، التخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – الجزائر 2012-2013.
33- سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر، 2014-2015.
34- واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، أبي بكر بالقايد،تلمسان-لجزائر، 2016-2017.
35- دهيلي الطيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعةمحمد خيضر، بسكرة، 2003-2004.
36- حبيب علي، حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تنس، مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015.

ج) الأوراق البحثية:

37- أحمد بن مويزة، علاقة جودة الخدمة البنكية وجودة العلاقة (عميل-بنك) على رضا العملاء، مجلة العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة سطيف 1 - الجزائر، 2015-2016.

د) المداخلات العلمية:

38- بلقاسم بن خليفة، محاضرة بعنوان مدخل للمحاسبة الخاصة، مقياسالمحاسبة القطاعية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيدحمه لخضر، ولايةالوادي، الجزائر، 2018-2019.

هـ) القوانين والمراسيم:

39- القانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة في 1990/04/14، العدد 16، الجزائر، 1990.

40- القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الصادرة في 2007/11/25، العدد 74، 2007.

41- النظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23، مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوكوالمؤسسات المالية،الجريدة الرسمية الصادرة في 29ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر.

42- النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها،الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر.

43- النظام 09-06المؤرخ في 2009/10/26 الميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة، الجريدة الرسميةالجزائرية الصادرة في ديسمبر 2009، العدد 76، المواد 1-2-3، الجزائر.

44- النظام 09-08 المؤرخ في 29/12/2009 قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 25 فيفري 2010، العدد 14، المواد 3-4-5، الجزائر.

45- الأمر 11-03المتعلق قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة سنة 2003، العدد 53، الجزائر، 2003.

II.المراجع باللغة الأجنبية

46- Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, Analyse Du Risque De Crédit, Banque & Marchés, 2eme édition, RB édition, Paris, 2016.

III.المواقع الالكترونية

47- https://www.elmohaseb.com
48- https://www.bna.dz
49- https://www.apn.dz
50- https://www.cpa-bank.dz
51- https://promoteur.anade.dz.

الملخص:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات، وحتى يتمكن البنك من التحكم في مختلف الوظائف يتطلب وجود تنظيم داخلي فعال ومحكم.

تعتبر المحاسبة البنكية أداة أساسية وفعالة لإجراء عملية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية إذ تهدف هذه العمليات إلى تحقيق الشفافية والمصداقية في التعاملات المالية، وضمان عدم حدوث تجاوزات أو أخطاء في الحسابات، وتوفير الوقت والجهد في إدارة الأموال وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لموارد البنك وتحسين أدائه بشكل أفضل.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وتجسيدها على أرض الواقع تم اختيار البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم 876 كمحل للدراسة ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود توافق كبير بين التسجيل المحاسبي داخل أقسام الوكالة والنظام المحاسبي المالي ويتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: ، المحاسبة الخاصة، الودائع، القروض، النظام المحاسبي، البنك الوطني الجزائري

Abstract:

The emergence of banks came as a result of the development of economic relations, and at each stage of this development, people's need for such institutions increased, and for the bank to be able to control the various functions requires an effective and tight internal organization.

Bank accounting is considered an essential and effective tool for conducting the internal control process in commercial banks, as these operations aim to achieve transparency and credibility in financial transactions, and to ensure that there are no abuses or errors in the accounts, and to save time and effort in managing funds, and this allows for the optimal use of the bank's resources and improving its performance in a way better.

The main objective of this study is to identify the accounting treatment of banking operations according to the financial accounting system, and to achieve the objectives of this study and embody it on the ground, the National Bank of Algeria - Agency Mostaganem 876 was chosen as the subject of the study. The financial accounting system is largely in accordance with international accounting standards.

Keywords: accounting, deposits, loans, accounting system, National Bank of Algeria.